العلامة مفتاح يحث على تكامل الجهود للنهوض بالقطاع الزراعي ويوجه بوضع استراتيجية مائية شاملة

القائم بأعمال وزير الزراعة يدشن موسم حصاد القمح بالجوف ويتفقد الانضباط الوظيفي بعد إجازة العيد

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزار ة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 9 شوال 1447هـ | 28 مارس 2026م | العدد 154 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

التسويق الزراعي في اليمن

صمود استثنائي وتحول استراتيجي نحو التنظيم والتوسع رغم العدوان والحصار

ملحمة الأرض والإنسان

كيف تصنع "تهامة" فجر اليمن الزراعي من ركام الحرب؟

- تحولات جذرية لقطاع التسويق الزراعي وملحمة صمود لقطاع الثروة الحيوانية في وجه العدوان والحصار
- حماية المنتج المحلي ومنع استيراد أكثر من 52 منتجاً وتهامة تصنع ملحمة الأرض والإنسان من ركام الحرب
- خسائر فادحة طالت الزراعة والثروة الحيوانية بفعل العدوان والحصار • تدمير آلاف الحقول والمنشآت والحظائر الحيوانية
- توسع في الإنتاج المحلي ومبادرات تعزز الاكتفاء الذاتي • الزراعة خيار وطني لمواجهة التحديات وتخفيف آثار الحصار
- نفوق أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية وتضرر مربي الماشية

11 عاماً على استهداف القطاع الزراعي

صمودٌ يُثمر إنجازاً

الزراعة اليمنية في مواجهة العدوان

صفحة | 08

اقتصاد البحر في زمن الحصار

صفحة | 09

قطاع الثروة الحيوانية في اليمن

ملحمة صمود في وجه العدوان والحصار وإنجازات استراتيجية تكسر قيود التبعية

صفحة | 06

صمود الإنتاج النباتي في اليمن

من خسائر العدوان إلى نمو الإنتاج وتوسع المحاصيل الاستراتيجية

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 154 | السبت 9 شوال 1447هـ | 28 مارس 2026م

خلال اجتماع لمناقشة سير أداء وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

القائم بأعمال رئيس الحكومة العلامة مفتاح يحث على تكامل الجهود للنهوض بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية مائية شاملة

اليمن الزراعية- صنعاء

أكد القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء العلامة محمد مفتاح أن القطاع الزراعي والسمكي والثروة الحيوانية هي الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، نظراً لاستيعابه النسبة الأكبر من القوى العاملة، وارتباطه المباشر بتحقيق الأمن الغذائي.

وأشار العلامة مفتاح خلال اجتماع له الأربعاء الماضي لمناقشة سير أداء وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية إلى أن اليمن يمتلك مقومات زراعية كبيرة وتاريخاً حضارياً عريقاً في هذا المجال، تجسد في استصلاح الأراضي وبناء المدرجات الزراعية، ما يؤكد أهمية استعادة مكانة هذا القطاع وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، مشدداً على ضرورة تكامل الجهود الرسمية والمجتمعية للنهوض بالقطاع الزراعي، والاستفادة من التطورات الحديثة في التقنيات الزراعية، والتوسع في زراعة المحاصيل المتنوعة، بما

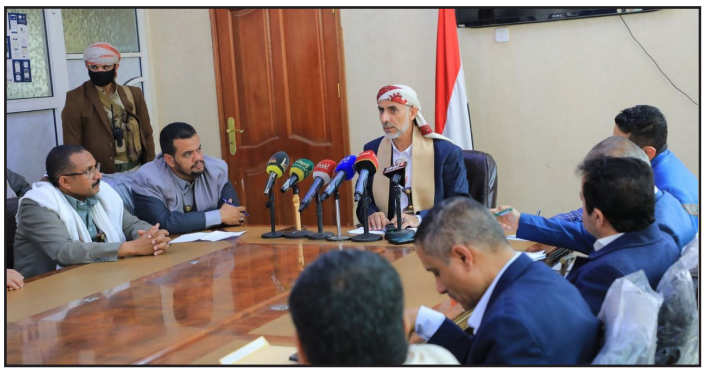

يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين جودة الإنتاج.

وناقش العلامة مفتاح خلال الاجتماع الموسع سير أداء وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ومستوى تنفيذ خططها وبرامجها، والتحديات التي تواجهها وسبل الحد منها، بحضور القائم بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية عمار الكريم ووكلاء الوزارة ومدراء عموم الوزارة والجهات التابعة لها،

وحث العلامة مفتاح على أهمية إعطاء أولوية قصوى لقطاع المياه، باعتباره الأساس لأي نشاط زراعي، لافتاً إلى الحاجة الملحة لوضع استراتيجية مائية شاملة، والحد من الاستنزاف العشوائي للمياه الجوفية، وتنظيم إنشاء الحواجز المائية، بما يضمن استدامة الموارد المائية، موجهاً بإعداد استراتيجية زراعية متكاملة تحدد توزيع المحاصيل وفقاً للجدوى الاقتصادية وكفاءة استخدام المياه، والتوسع في زراعة المحاصيل ذات القيمة الاقتصادية العالية، وتحسين جودة المنتجات الزراعية وزيادة إنتاجيتها.

من جانبه، أشار القائم بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، إلى الاهتمام الذي توليه قيادة الحكومة لدعم القطاع الزراعي وتعزيز صموده باعتباره جبهة متقدمة في مواجهة التحديات وتحقيق الأمن الغذائي، موضحاً أن الوزارة تبذل جهوداً كبيرة في تنمية إنتاج الحبوب، خاصة القمح، من خلال دعم المزارعين وتحسين إنتاجية المحاصيل، وإنشاء بنوك للبذور، وتأهيل الجمعيات الزراعية، إضافة إلى تطوير البنية التحتية المرتبطة بعمليات الفرز والتخزين.

ولفت عمار الكريم، إلى أن الإنتاج المحلي من القمح شهد تحسناً ملحوظاً خلال الفترة الماضية بفضل الجهود المبذولة، داعياً القطاع الخاص والتجار إلى تحمل مسؤولياتهم في دعم المنتج المحلي وتشجيع تسويقه، بما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الاستيراد، متطرقاً إلى أهمية تكامل الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، والعمل وفق رؤية مشتركة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وتخلل الاجتماع مداخلات لوكلاء الوزارة، استعرضوا خلالها جانباً من الإنجازات المحققة خلال الفترة الماضية في مجالات تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، وجهود التوسع في زراعة الحبوب، وتحسين خدمات الإرشاد الزراعي، إلى جانب إنشاء بنوك البذور وتأهيل الجمعيات الزراعية، متطرقين إلى أبرز التحديات التي تواجه سير العمل، وفي مقدمتها محدودية الموارد المائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف البنية التحتية للنقل والتسويق، إضافة إلى الحاجة لتعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة.

اطلع على أحوال المرابطين في قطاع المرازيق بصحراء الجوف

القائم بأعمال وزير الزراعة يدشن موسم حصاد القمح بالجوف للعام 1447 للهجرة

اليمن الزراعية- الجوف

دّشن القائم بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، عمار الكريم، ومحافظ الجوف، فيصل بن حيدرموسم حصاد محصول القمح للعام 1447هـ في المحافظة.

وخلال تدشين موسم الحصاد الذي نفذته المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب والقطاع الزراعي بالمحافظة بالتعاون مع المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة، أكد القائم بأعمال وزير الزراعة، أن تدشين الحصاد يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز الصمود واكتساب عوامل القوة والاكتفاء الذاتي، خاصة في ظل التحديات والأزمات العالمية الراهنة.

وأوضح أن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع يتحركون بروح الفريق الواحد استجابة لتوجيهات القيادة الثورية والسياسية بجعل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للأمن الغذائي، مشيراً إلى أن الوزارة تضع مزارع الجوف ضمن أولوياتها من خلال العمل على خفض كلف الإنتاج وتحسين الانتاجية بما يضمن ربحية عادلة للمزارعين.

ونوه الكريم بالتطور الملحوظ في إنتاجية الهكتار الواحد للعام الجاري، مقارنة بالأعوام السابقة بفضل البحوث الزراعية واستخدام الأصناف المحسنة، داعياً الجميع إلى الانطلاق في زراعة المحاصيل الأساسية كواجب ديني ووطني لمواجهة الأخطار المحدقة بالأمة.

بدوره، أشار محافظ الجوف إلى أن الموسم الحالي، يترجم توجيهات قائد الثورة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤكداً أن معركة تأمين القوت الضروري لا تقل أهمية عن المعركة العسكرية.

وثمن جهود المزارعين في المحافظة في زراعة مساحات شاسعة، مطالبا

بمزيد من الدعم والتمويل وتوفير المعدات الزراعية.

ولفت المحافظ بن حيدر، إلى أهمية تذليل الصعوبات أمام المزارعين، بما في ذلك تحسين البنية التحتية والطرق الحيوية التي تسهل نقل المحاصيل.

وفي التدشين الذي حضره وكيل الوزارة لقطاع الثروة النباتية الدكتور إبراهيم السراجي، والمديران التنفيذيان لمؤسستي الحبوب المهندس صلاح المشرقي والخدمات الزراعية عدنان حاشد، استعرض مسؤول القطاع الزراعي بالمحافظة، مهدي الضمين، مؤشرات التوسع في زراعة القمح للعام الجاري.

وأوضح أن المحافظة شهدت توسعاً أفقياً ورأسياً بفضل المعدات والخدمات المخفضة التي قدمتها السلطة المحلية ومؤسسات الدولة المعنية، مبيناً أن المساحة المزروعة تجاوزت 17 ألف هكتار والإنتاجية المتوقعة تبشر بخير وفير، حيث من المتوقع أن يرفد محصول الجوف السوق المحلية بكميات كبيرة من الحبوب، مشيداً بدور مؤسستي الحبوب وإكثار البذور في تشجيع المزارعين وتوفير المدخلات اللازمة.

تفقد أحوال المرابطين في اليتمة والمرازيف بالجوف

وفي سياق زيارته لمحافظة الجوف نفذ الوزير الكريم زيارة إلى جبهة اليتمة بمديرية خب والشعف، متفقداً أحوال المرابطين، ونقل لهم تهاني وتبريكات السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي – يحفظه الله- مؤكداً أن الزيارة تأتي تعبيراً عن الوفاء والتقدير للمرابطين في الجبهات، وحرصاً على مشاركتهم فرحة عيد الفطر، والاطلاع على أوضاعهم وتلمّس احتياجاتهم.

وعبر عن الفخر والاعتزاز بالمواقف البطولية التي يسطرها أبطال القوات المسلحة في جبهات العزة والكرامة، مشيدًا بصمود وثبات المرابطين وتقديم التضحيات الجسيمة التي ستظل مصدر فخر واعتزاز كل أبناء الشعب اليمني.

كما تفقد الكريم ومعه المحافظ فيصل بن حيدر أحوال المرابطين في قطاع المرازيق بصحراء الجوف، مثمنين صمودهم وثباتهم في مواجهة قوى العدوان، وتضحياتهم الجسيمة في سبيل الدفاع عن الأرض والعرض.

من جانبهم، عبّر المرابطون عن امتنانهم لهذه الزيارة العيدية التي تعكس اهتمام القيادة بأحوالهم، مؤكدين استمرارهم في الثبات واليقظة العالية، والقيام بواجبهم الوطني في حماية الوطن والدفاع عن سيادته بكل عزيمة واقتدار.

ناقش آلية تسويق القمح المحلي

القائم بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية يتفقد الانضباط الوظيفي بعد إجازة عيد الفطر

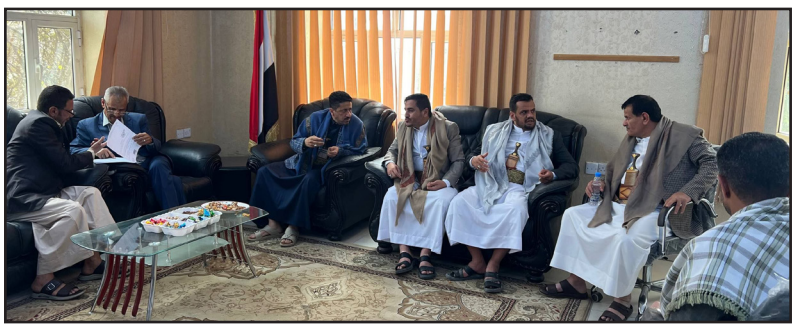

اليمن الزراعية- صنعاء

تفقد القائم بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية عمار الكريم، الثلاثاء الماضي مستوى الانضباط الوظيفي في ديوان الوزارة، وعدد من الجهات والمؤسسات التابعة لها، في أول أيام الدوام الرسمي عقب إجازة عيد الفطر المبارك.

وطاف الكريم بقطاعات الوزارة وإداراتها العامة والفرعية، واستمع إلى شرح حول مستوى الانضباط الوظيفي لقيادة ومنتسبي ديوان الوزارة، مشيداً بالجهود التي تبذلها قيادة وكوادر الوزارة ودورها في تجويد الأداء الإداري بما يسهم في النهوض بالجوانب الزراعية والسمكية.

وحث على مضاعفة الجهود لتحسين مستوى الأداء وتسهيل كافة الإجراءات والمعاملات، وتعزيز ثقافة الالتزام والانضباط الوظيفي، والحرص على تنفيذ الأنشطة والمهام بكفاءة عالية.

إلى ذلك ناقش القائم بأعمال وزير الزراعة مع وكلاء الوزارة وعدد من المختصين، خطط العمل وبرامج الوزارة للفترة القادمة، والصعوبات التي تواجه سير العمل، موجهاً بسرعة معالجة أية صعوبات أو عوائق تواجه سير العمل وفق الإمكانيات المتاحة، مشيدًا بمستوى حضور وانضباط الموظفين.

مناقشة آلية تسويق القمح

من جانب آخر، ناقش لقاء بصنعاء الأربعاء برئاسة القائم بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية عمار الكريم، آلية تسويق القمح المحلي.

واستعرض اللقاء، بحضور القائم بأعمال وكيل قطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك بوزارة الاقتصاد محمد قطران، والمدير التنفيذي للمؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب صلاح المشرقي، الجوانب المتعلقة بتسويق الإنتاج المحلي من القمح، وسبل تصريف الكميات المتوفرة لدى مؤسسة الحبوب.

وأكد اللقاء على إعداد وتنفيذ آلية متكاملة لتسويق كميات القمح المتوقع حصادها خلال الموسم الزراعي الحالي، وبما يسهم في تحفيز المزارعين على التوسع في زراعة الحبوب، ويحد من الاعتماد على الاستيراد.

وشدد على ضرورة تكامل الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتنظيم عملية التسويق، وتحقيق التوازن في السوق، بما يكفل حماية المنتج المحلي وضمان وصوله إلى المستهلك بأسعار مناسبة.

وأشار اللقاء إلى أن حماية وتشجيع المنتج المحلي تمثل مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع، لما لذلك من دور في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، منوها بما يتميز به القمح المحلي من قيمة غذائية عالية.

خلال زيارة تفقدية إلى عدد من مصانع مديرية باجل
وكيل قطاع التسويق المهندس عاطف: سنعمل على تعزيز الربط بين المزارعين والمصانع لتطوير الإنتاج المحلي

اليمن الزراعية- الحديدة

حث وكيل قطاع التسويق الزراعي والسمكي بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية المهندس محسن عاطف المصانع الوطنية أن تقوم بدورها في استيعاب المحاصيل الزراعية في مديرية باجل وخاصة خلال مواسم الذروة بما يخفف من خسائر المزارعين ويعزز استقرار الأسعار في السوق.

وناقش المهندس عاطف خلال زيارته برفقة وكيل وزارة الإدارة والتنمية المحلية والريفية الأستاذ أحمد الهيج إلى عدد من المصانع الوطنية بمديرية باجل سير العمل وآليات استقبال المحاصيل الزراعية، خصوصًا الطماطم والمانجو، متطرقاً إلى أهمية تعزيز دور المصانع في استيعاب الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية، بما يسهم في الحد من الفاقد وتحقيق قيمة مضافة للمنتجات، إضافة إلى وضع آليات تسعير عادلة تضمن التوازن في الأسعار وتحقق عائدًا منصفًا للمزارعين.

وأكد المهندس محسن عاطف أن الصناعات التحويلية تمثل إحدى الركائز الأساسية لتطوير التسويق الزراعي، مشيرًا إلى أن الوزارة تعمل على تعزيز الربط بين المزارعين والمصانع بما يحقق الاستفادة القصوى من الإنتاج المحلي.

من جانبه، شدد الأستاذ أحمد الهيج على أهمية بناء شراكات حقيقية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية، بما يحقق تنمية ريفية مستدامة، موضحاً أن العمل على دعم الجمعيات والمنتجين وتوجيههم نحو الإنتاج المرتبط بالصناعات التحويلية، بما يسهم في خلق فرص اقتصادية مستدامة وتحسين مستوى دخل الأسر الريفية.

وحث الوكيلان المختصين على تقديم التسهيلات والدعم الفني للجمعيات الزراعية والمنتجين، وتعزيز التوجه نحو الإنتاج الموجه للصناعات التحويلية، بما في ذلك محاصيل البقوليات وغيرها من المنتجات ذات القيمة الاقتصادية.

وتأتي هذه الزيارة في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى تطوير منظومة التسويق الزراعي وتعزيز دور الصناعات التحويلية في تحقيق الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني.

جمعية باجل تنفذ مبادرة استصلاح الأراضي

وفي مديرية باجل وفي سياق آخر، باشرت جمعية باجل التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بمحافظة الحديدة تنفيذ أعمال مبادرة استصلاح الأراضي الزراعية وحماية الآبار بمنطقة باب الناقة، بإشراف من السلطة المحلية بالمديرية.

وشملت الأعمال إنشاء حواجز باستخدام مادة رولات البولي إيثيلين لحماية الأراضي من الانجراف، إضافة إلى تقطيع الأحجار وتنفيذ سواند بما يسهم في تحسين الاستفادة من الأراضي الزراعية وتعزيز استدامة الإنتاج

وأشاد مدير المديرية عبد المنعم الرفاعي بجهود الجمعية في تنفيذ المبادرة، مؤكداً أهمية استصلاح الأراضي في مواجهة التحديات الزراعية والاقتصادية وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

بدوره أوضح رئيس الجمعية عادل سام أن الجمعية تعمل وفق خطة لتوسيع رقعة الأراضي المستصلحة، بما يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين دخل المزارعين، لافتاً إلى أن المبادرات المجتمعية تمثل نموذجاً لتكامل الجهود الرسمية والشعبية.

جمعية اللحية الزراعية تسوق الدفعة الثانية من الذرة الشامية
هيئة تطوير تهامة تتفقد منشآت سد وادي مور وتوجه بصيانة الأجزاء المتضررة

اليمن الزراعية- الحديدة

نفذت الهيئة العامة لتطوير تهامة زيارة ميدانية إلى سد وادي مور بمديرية الزهرة بمحافظة الحديدة، للاطلاع على جاهزية المنشآت المائية واستقبال موسم الأمطار.

وخلال الزيارة، اطلع رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة علي قاضي هزاع، ومعه مدير عام المديرية عبد الرحمن الرفاعي على أوضاع البوابات والسيفونات والروافع وقنوات الري، ومدى جاهزيتها لاستقبال وتصريف كميات المياه المتوقعة خلال الموسم.

ووجه رئيس الهيئة بسرعة تنفيذ أعمال الصيانة اللازمة دون تأخير، بما يضمن سلامة المنشآت واستمرار أدائها في إيصال المياه إلى الأراضي الزراعية بكفاءة، وحماية المساحات الزراعية من الأضرار.

بدوره أبدى مدير المديرية استعداد السلطة المحلية والتعبئة العامة والمنطقة الزراعية والجمعية للتعاون في تنفيذ أعمال الصيانة والمتابعة الميدانية، مشدداً على ضرورة التواجد المستمر للعاملين في موقع السد وتنظيم عمليات الري، ورفع مستوى اليقظة، واتخاذ إجراءات السلامة لحماية المواطنين خلال موسم الأمطار.

كما عُقد بمديرية الزهرة بمحافظة الحديدة اجتماع في المجمع الزراعي، ضم مدير عام المديرية العقيد عبد الرحمن الرفاعي، ورئيس جمعية الزهرة التعاونية الزراعية قاضي هزاع، ومسؤول التسويق رئيس لجنة الرقابة وضبط الأوزان الدكتور أحمد مغبش، لمناقشة آليات تسويق المحاصيل الزراعية.

وفي الاجتماع جرى استعراض مستوى حصاد المحاصيل ذات القيمة، حيث أشاد مدير المديرية بالنتائج المحققة، معرباً عن الأمل في تحقيق قفزة نوعية في كميات الإنتاج خلال المواسم المقبلة.

من جانبه أوضح رئيس الجمعية أن المساحات المزروعة خلال الموسم الحالي شهدت توسعاً ملحوظاً مقارنة بالمواسم السابقة، بما يعزز زيادة الإنتاج الزراعي، مشيداً بجهود العاملين في النقطة، مشيرين إلى أن الزيارات الميدانية خلال إجازة العيد تأتي تأكيداً على استمرار العمل لخدمة المزارعين وتنظيم عمليات التسويق.

جمعية اللحية تسوق محصول الذرة الشامية

إلى ذلك، سوقت جمعية اللحية التعاونية الزراعية بمديرية اللحية محافظة الحديدة، الدفعة الثانية من محصول الذرة الشامية، بكمية بلغت تسعة أطنان.

وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود الجمعية لدعم المزارعين وتسويق منتجاتهم الزراعية، بما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق الاستقرار في السوق.

وأكدت الجمعية حرصها على مواصلة عمليات التسويق للمحاصيل الزراعية، بما ينعكس إيجابًا على تحسين دخل المزارعين وتشجيع التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية.

تفقد مشروع رفع الرسوبيات بسد حبابض بمديرية خولان الطيال بمحافظة صنعاء

اليمن الزراعية- صنعاء

نفذ مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة صنعاء المهندس علي القيري نزولاً ميدانياً إلى مديريتي جحانة والطيال للاطلاع على سير العمل في المشاريع المائية وتفعيل المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تعزيز الأمن المائي.

واطلع الفريق على مستوى الإنجاز في مشروع رفع الرسوبيات من سد حبابض بمديرية الطيال، ومعاينة وضع مفيض السد لتقييم الاحتياجات اللازمة لاستكماله وتأهيله بالشكل المطلوب.

وأكد المهندس القيري أن تفقد سد حبابض يأتي في إطار الحرص على استكمال أعمال رفع الرسوبيات وتوسعة السعة التخزينية قبل حلول موسم الأمطار، بما يضمن الاستفادة القصوى من مياه السيول في ري الأراضي الزراعية، موجهاً الفريق الفني بسرعة إعداد تقرير متكامل حول احتياجات المفيض لضمان سلامة السد وديمومته.

كما عقد الفريق الزائر لقاء مع المجتمع في قرية الحذاة بمديرية جحانة لمناقشة مساهمتهم في تنفيذ مبادرة حفر "بئر السادة"، حيث جرى التأكيد على أهمية تكاتف الجهود الرسمية والمجتمعية لتنفيذ مثل هذه المبادرات التي تسهم في توفير مصادر المياه وتعزيز استقرار المزارعين.

من جانبه أوضح المدير الفني بوحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية المهندس عبدالرحمن الأسدي أن الوحدة تولي المشاريع والمبادرات التي تخدم القطاع الزراعي اهتمام كبيراً، مشيراً إلى أن العمل في سد حبابض يسير وفق الخطة المرسومة، وأن نجاح مبادرة بئر السادة بجحانة سيمثل نموذجاً للتنمية التشاركية الداعمة للعملية الإنتاجية الزراعية.

وتأتي هذه الزيارات في إطار تلمس احتياجات المزارعين وتطوير المنشآت المائية وتفعيل دور المجتمع في البناء والتنمية بما يسهم في تعزيز التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفد من وزارة الزراعة يزور المرابطين في جبهات حيران وميدي بمحافظة حجة

اليمن الزراعية- الحديدة

زارت قيادات من وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، يوم الخميس، المرابطين في جبهات حيران وميدي بمحافظة حجة، وسُيّرت قافلة عيدية دعماً لهم بمناسبة عيد الفطر المبارك.

تضمنت القافلة هدايا عينية من الإنتاج المحلي، شملت ملابس وجعالة العيد، إضافة إلى مبالغ مالية، في إطار تعزيز صمود المرابطين ومساندتهم في مختلف الجبهات.

وخلال الزيارة، أوضح الدكتور عباس هبة وكيل قطاع استصلاح الأراضي والموارد المائية أن الزيارة تأتي تعبيراً عن الوفاء والتقدير للمرابطين في الجبهات، وحرصاً على مشاركتهم فرحة عيد الفطر، والاطلاع على أوضاعهم وتلمّس احتياجاتهم.

وأكد أن تضحيات المرابطين تمثل مصدر فخر واعتزاز لكل أبناء الشعب، وأن مواقفهم البطولية ستظل حاضرة في مسيرة الدفاع عن الوطن، مشيراً إلى حرص وزارة الزراعة على استمرار دعم الجبهات وتعزيز صمود المرابطين.

ونقل الزائرون، ومعهم مدير المؤسسة العامة للخدمات الزراعية عدنان حاشد والمدير التنفيذي لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي عبدالوهاب الأشول، للمرابطين تهاني قائد الثورة ورئيس المجلس السياسي الأعلى بهذه المناسبة، معبرين عن الفخر والاعتزاز بالمواقف البطولية التي يسطرها أبطال القوات المسلحة.

وأشادوا بصمود المرابطين وثباتهم في مواجهة قوى العدوان، مشيرين إلى أن تسيير قوافل عيدية يعزّز من الروح المعنوية للمرابطين، ويجسد روح التكافل والتلاحم بين أبناء الشعب اليمني، مؤكدين استمرار الدعم والإسناد في مختلف الجبهات.

من جانبهم، عبّر المرابطون عن تقديرهم لهذه اللفتة، مجددين التأكيد على جاهزيتهم لتنفيذ المهام والخيارات التي تتخذها القيادة، ومواصلة الصمود والثبات في ميادين العزة والكرامة حتى تحقيق النصر.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 154 | السبت 9 شوال 1447هـ | 28 مارس 2026م

الخسائر المباشرة في القطاعين الزراعي والسمكي في اليمن (2015–2025)

يمثل القطاعان الزراعي والسمكي أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني في اليمن، وعماد الأمن الغذائي والمعيشي لملايين السكان، حيث يعتمدان عليهما بشكل مباشر في توفير الغذاء وفرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. ورغم ما يمتلكه اليمن من مقومات طبيعية هائلة، إلا أن هذا القطاع الحيوي تعرض خلال سنوات العدوان لاستهداف ممنهج طال بنيته الإنتاجية والبنية التحتية، في محاولة واضحة لفرض سياسة التجويع وإضعاف صمود الشعب اليمني.

وقد سعى العدوان إلى تدمير مقومات الإنتاج الزراعي والسمكي عبر استهداف المزارع، والأسواق، ومخازن التبريد، ومصادر المياه، ومعدات الإنتاج، إضافة إلى قوارب الصيد ومراكز الإنزال السمكي، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على سبل عيش المزارعين والصيادين، وأدى إلى تراجع الإنتاج وارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

ووفقًا للتقرير الوطني العاشر لعام 2025م الصادر عن وزارة العدل وحقوق الإنسان، فقد تكبد القطاعان الزراعي والسمكي خسائر مباشرة واسعة خلال الفترة من 26 مارس 2015م حتى 26 مارس 2025م، حيث يؤكد التقرير أن هذه الأرقام تقديرية وغير نهائية.

وتشير الإحصائيات إلى

تدمير واستهداف 14,533
موقعًا وحقلًا ومعدات زراعية

154 سوقًا مركزية
ومخازن تبريد زراعي

نفوق 442,507
رأس من المواشي

قتل 90 خيلاً

تدمير 2,065 منشأة مائية
(السدود والحواجز والخزانات وقنوات الري)

نفوق 4,2750
خلية نحل

استهداف 10,338
مضخة مياه وشبكات ري حديثة

16 طاقة شمسية
وحفارات.

تدمير 4,642
قارب صيد

تدمير 4,237 مزرعة
وفقاسات ومعامل أعلاف دواجن

تدمير 426
حظيرة مواشي وأبقار

استهداف 100
مركز إنزال سمكي

وتؤكد هذه الأرقام حجم الاستهداف الممنهج الذي طال القطاعين الزراعي والسمكي، حيث لم تقتصر الأضرار على الإنتاج فقط، بل امتدت إلى البنية التحتية ووسائل الإنتاج، في محاولة واضحة لإضعاف الأمن الغذائي في اليمن.

ورغم هذه الخسائر الكبيرة، يواصل القطاعان الزراعي والسمكي أداء دورهما الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني، مستندين إلى جهود المزارعين والصيادين، وإلى ما تبذله الجهات المختصة من تدخلات لتعزيز الإنتاج، بما يسهم في التخفيف من آثار العدوان وتعزيز فرص تحقيق الأمن الغذائي.

صمود الإنتاج النباتي في اليمن

من خسائر العدوان إلى نمو الإنتاج وتوسع المحاصيل الاستراتيجية

اليمن الزراعية | : محمد حاتم

في ظل سنوات العدوان والحصار، واجه قطاع الإنتاج النباتي في اليمن تحديات غير مسبوقة، إلا أنه استطاع أن يسجل صمودًا لافتًا، محققًا نموًا ملموسًا في المساحات المزروعة وكميات الإنتاج، في مؤشر يعكس فاعلية التوجهات الزراعية وتعاظم وعي المجتمع بأهمية تحقيق الأمن الغذائي.

خسائر جسيمة تؤكد حجم التحدي

وفي هذا الصدد يؤكد الدكتور إبراهيم السراجي وكيل قطاع الثروة النباتية أن الإنتاج النباتي تعرض لخسائر مباشرة كبيرة نتيجة الاستهداف الممنهج، موضحًا أن ما خلفه العدوان الامريكي السعودي والحصار الاقتصادي من خسائر اقتصادية سواء الاضرار المباشرة الناتجة عن القصف المباشر سواء على الاراضي الزراعية والمحاصيل الزراعية او على البنية التحتية للقطاع الزراعي من منشآت مثل المباني والسدود والحواجز والآبار الارتوازية وقنوات الري او المعدات الزراعيةكبير جدا وما يخص المحاصيل الزراعية إجمالي الأضرار في المحاصيل الزراعية بلغ 82,519 طنًا، بتكلفة تقديرية تجاوزت 790 مليار ريال (نحو 3.16 مليار دولار).

ويشير إلى أن الخسائر توزعت على الحبوب (12,678 طنًا)، والبقوليات (3,170 طنًا)، والفواكه (28,012 طنًا)، والخضروات (20,575 طنًا)، إضافة إلى المحاصيل النقدية والأعلاف.

كما يوضح أن الأضرار طالت البنية التحتية، حيث تعرضت الأراضي الزراعية والمواقع الزراعية لعديد من الغارات والقصف المباشر ، إلى جانب تدمير 7,533 بيتًا محميًا و32 مشتلاً زراعيًا، بتكلفة تقديرية، بإجمالي 16.1 مليار ريال.

ما يعكس حجم الاستهداف الذي تعرض له القطاع.

مقارنة رقمية تكشف صمود القطاع ورغم هذه التحديات

يشير السراجي إلى أن القطاع الزراعي حقق نموًا ملحوظًا بين عامي 2014 و2023:

الحبوب:

2014: المساحة 416,637 هكتارًا – الإنتاج 340,784 طنًا

2023: المساحة 587,323 هكتارًا – الإنتاج 861,409 طنًا

نسبة النمو: 41+ % في المساحة و21+ % في الإنتاج

الخضروات:

2014: المساحة 81,138 هكتارًا – الإنتاج 937,723 طنًا

2023: المساحة 75,801 هكتارًا – الإنتاج 1,115,829 طنًا

نسبة التغير: انخفاض المساحة 6-% مقابل زيادة الإنتاج 19+ %

الفواكه:

2014: المساحة 93,968 هكتارًا – الإنتاج 993,643 طنًا

2023: المساحة 96,206 هكتارًا – الإنتاج 1,065,294 طنًا

نسبة النمو: 2+% في المساحة و7+% في الإنتاج

البقوليات:

2014: المساحة 45,422 هكتارًا – الإنتاج 92,216 طنًا

2023: المساحة 55,161 هكتارًا – الإنتاج 120,834 طنًا

نسبة النمو: 21+ % في المساحة و31%+ في الإنتاج

المحاصيل النقدية:

- **2014:** المساحة 84,152 هكتارًا – الإنتاج 85,538 طنًا
- **2023:** المساحة 73,479 هكتارًا – الإنتاج 84,754 طنًا

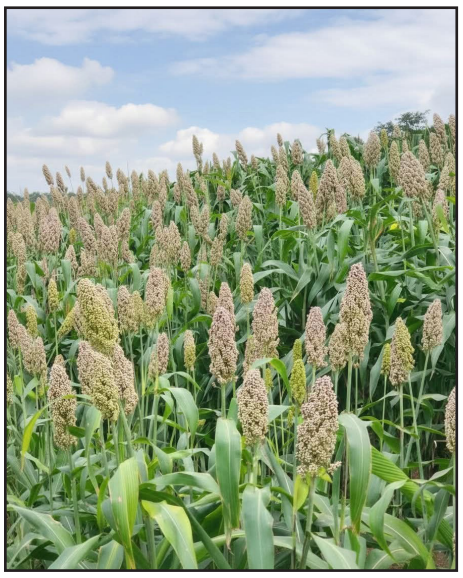

"قطاع الإنتاج النباتي في اليمن استطاع أن يسجل صمودًا لافتًا، محققًا نموًا ملموسًا في المساحات المزروعة وكميات الإنتاج، رغم سنوات العدوان والحصار.

الدكتور إبراهيم السراجي

ويؤكد السراجي أن هذه المؤشرات تعكس تحسنًا في كفاءة الإنتاج رغم التحديات، وهو ما يتقاطع مع تقارير تشير إلى تراجع الإنتاج خلال سنوات الحرب ثم تحسن الأداء لاحقًا بفعل التدخلات الزراعية .

تحولات نوعية واستيعاب للأيدي العاملة

يؤكد السراجي أن القطاع الزراعي تحوّل إلى رافعة اقتصادية مهمة، حيث استوعب أعدادًا كبيرة من الأيدي العاملة، وأسهم في الحد من البطالة وتحقيق قدر من الاستقرار المعيشي، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

التوسع في المحاصيل الاستراتيجية... القمح نموذجًا

ويشير إلى أن التوجه نحو زراعة القمح شهد توسعًا ملحوظًا، خاصة في محافظة الجوف، التي تحولت إلى مركز رئيسي لإنتاج القمح، حيث بلغت المساحة المزروعة خلال الموسم الحالي نحو 18 ألف هكتار، بإنتاجية متنامية بدعم برامج التوسع الأفقي والرأسي، ما يعكس توجهًا جادًا نحو تقليص فجوة الاستيراد وتعزيز الأمن الغذائي.

"إجمالي الأضرار في المحاصيل الزراعية بلغ 82,519 طنًا، بتكلفة تقديرية تجاوزت 790 مليار ريال، ما يعكس حجم الاستهداف الذي تعرض له القطاع الزراعي.

الذرة الشامية... فرص لتقليص فجوة الأعلاف

كما يوضح السراجي أن الذرة الشامية أصبحت من المحاصيل الواعدة، حيث بلغت المساحة المزروعة نحو 40 ألف هكتار، بإنتاج يقارب 120 ألف طن، في حين لا تزال فجوة الأعلاف كبيرة مع استيراد يتجاوز 650 ألف طن سنويًا، ما يبرز أهمية التوسع في هذا المحصول.

فول الصويا... من الصفر إلى الإنتاج المحلي

ويشير إلى أن اليمن شهد لأول مرة إدخال زراعة فول الصويا كمحصول استراتيجي، حيث انتقل من مرحلة التجارب المحدودة إلى التوسع الفعلي، إذ بلغت المساحة المزروعة في بعض المناطق مثل باجل 1,350 هكتارًا، بإنتاج متوقع يصل إلى 3,200 طن، بمشاركة أكثر من 300 مزارع، ما يمثل خطوة مهمة نحو توطين هذا المحصول وتقليل فاتورة الاستيراد التي تتجاوز 267 ألف طن سنويًا.

"القطاع الزراعي تحوّل إلى رافعة اقتصادية مهمة، حيث أسهم في استيعاب الأيدي العاملة والحد من البطالة، وتعزيز الاستقرار المعيشي في ظل الظروف الصعبة.

"القطاع الزراعي حقق نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت كميات إنتاج الحبوب بنسبة 21%، والبقوليات بنسبة 31%، ما يؤكد تحسن كفاءة الإنتاج رغم التحديات."

دور القيادة واللجنة الزراعية

ويوضح السراجي أن هذه النجاحات جاءت نتيجة توجيهات القيادة الحكيمة التي حثت المجتمع على التوجه نحو الزراعة، خاصة المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب والقمح والبقوليات، واستغلال الموارد الطبيعية.

كما يشير إلى الدور الفاعل للجنة الزراعية والسمكية العليا في دعم المزارعين، من خلال التوعية، وتسهيل المدخلات، وتعزيز الإنتاج، بما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحرر من التبعية الغذائية.

ويؤكد الدكتور إبراهيم السراجي أن ما تحقق في قطاع الإنتاج النباتي يمثل نموذجًا للصمود والإرادة، حيث تحولت التحديات إلى فرص، ونجح القطاع في تحقيق نمو ملموس رغم الاستهداف والحصار، مشيرًا إلى أن استمرار هذا التوجه سيقود اليمن نحو تحقيق السيادة الغذائية وبناء اقتصاد زراعي مستدام.

"التوجه نحو زراعة القمح في محافظة الجوف وزراعة فول الصويا لأول مرة يمثلان خطوة استراتيجية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 154 | السبت 9 شوال 1447هـ | 28 مارس 2026م

قطاع الثروة الحيوانية في اليمن

ملحمة صمود في وجه العدوان والحصار وإنجازات استراتيجية تكسر قيود التبعية

اليمن الزراعية | الحسين اليزيدي

لم يكن صمود قطاع الثروة الحيوانية في اليمن خلال العقد الأخير (2015-2025) مجرد حالة دفاعية في وجه التحديات والحصار، بل تحول إلى استراتيجية وطنية شاملة لإعادة بناء السيادة الغذائية. فبينما كانت أرقام الخسائر في البنية التحتية والمواشي تنذر بانهيار وشيك، استطاعت التدخلات المؤسسية والتحولات في سلاسل القيمة أن تخلق واقعاً إنتاجياً جديداً؛ حيث قفزت معدلات إنتاج الألبان والدواجن إلى مستويات قياسية، وبدأت ملامح الاكتفاء الذاتي تترجم فعلياً على أرض الواقع، معيدةً الاعتبار لهذا القطاع كعمود فقري للاقتصاد الريفي والوطني على حد سواء.

وفي هذا السياق يؤكد وكيل قطاع الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور عبدالرؤوف الشوكاني أن قطاع الثروة الحيوانية في اليمن تعرّض خلال سنوات العدوان والحصار (2015–2025م) لخسائر فادحة طالت مختلف مكوناته الإنتاجية، إلا أنه استطاع – بفضل صمود المربين وتدخلات الدولة – أن يتحول إلى قطاع واعد يشهد نمواً متسارعاً ويقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الحيوانية.

ويوضح الشوكاني أن حجم الأضرار التي لحقت بالقطاع يعكس حجم الاستهداف الممنهج لمصادر الأمن الغذائي، حيث بلغت خسائر القطاع نفوق 442 ألفاً و507 رؤوس من المواشي، وتدمير 4237 مزرعة دجاج وفقاسات بيض ومعامل أعلاف، إضافة إلى تضرر 426 حظيرة للمواشي والأبقار، ونفوق 42750 خلية نحل، و90 رأساً من الخيول، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في الإنتاج خلال السنوات الأولى للعدوان.

ويشير إلى أن هذه الخسائر لم تكن مجرد أرقام، بل انعكست بشكل مباشر على سبل عيش آلاف الأسر الريفية التي تعتمد على تربية الحيوانات كمصدر رئيسي للدخل والغذاء، مؤكداً أن التحديات تضاعفت بفعل الحصار وارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص المدخلات الأساسية، خصوصاً الأعلاف والأدوية البيطرية.

ورغم ذلك، يلفت الشوكاني إلى أن القطاع شهد تحوّلاً مؤسسياً مهماً مع تشكيل حكومة التغيير والبناء، حيث تم إنشاء قطاع مستقل للثروة الحيوانية بعد أن كان موزعاً بين إدارات متفرقة، الأمر الذي أسهم في توحيد السياسات وتعزيز كفاءة التخطيط والتنفيذ، وتوسيع البرامج التنموية والإرشادية.

ويبين أن الثروة الحيوانية تمثل أحد أهم ركائز الاقتصاد الزراعي في اليمن، حيث توفر البروتين الحيواني من اللحوم والحليب والبيض، إلى جانب منتجات أخرى كالجلود والصوف والعسل، وتشكل مصدر دخل رئيسي لملايين اليمنيين، خاصة في الريف.

ووفقاً لكتاب الإحصاء الزراعي للعام 2023م تضم اليمن أكثر من 10.7 ملايين رأس من الضأن، و10.3 ملايين رأس من الماعز، وقرابة 2 مليون رأس من الأبقار، إضافة إلى 462 ألف رأس من الجمال، وهو ما يعكس الإمكانات الكبيرة لهذا القطاع. وبالمقارنة مع أعداد الثروة الحيوانية للعام 2014م، والتي بلغت: الضأن 9,688,145 رأساً، والماعز 9,379,831 رأساً، والأبقار 1,768,442 رأساً، والإبل 459,885 رأساً، بإجمالي 21,296,303 رؤوس؛ يتبين وجود فارق إيجابي ونمو ملحوظ في إجمالي القطيع بنسبة تقدر بـ 10.3% زيادة عن العام 2014م. ويعود هذا النمو إلى سلسلة من الإجراءات والقرارات الاستراتيجية، وفي مقدمتها قرار وقف استيراد الأبقار من القرن الأفريقي الذي شجع الإنتاج المحلي، إضافة إلى تكثيف حملات التوعية بمخاطر ذبح إناث وصغار المواشي، وهي العوامل التي ساعدت بشكل مباشر على زيادة الثروة الحيوانية، وحماية أصولها الإنتاجية، والمساهمة في نموها المستدام.

> رغم خسائر العدوان الفادحة، تحول قطاع الثروة الحيوانية إلى ركيزة واعدة تقترب من الاكتفاء الذاتي

> قرار إيقاف استيراد الدواجن وفر 86 مليون دولار وأعاد تشغيل 1500 مزرعة محلية.

> قفزة نوعية في إنتاج الحليب من 16 ألف لتر إلى 157 ألف لتر يومياً بنهاية 2025م.

> ارتفاع عدد منتجي الحليب من 1200 إلى 14 ألف منتج، ليفيد أكثر من 104 آلاف شخص.

> قطاع الثروة الحيوانية اليوم أكثر تماسكاً، ويمضي بثبات نحو سيادة الغذاء وتحقيق الاكتفاء الشامل.

الدكتور عبدالرؤوف الشوكاني

قطاع الدواجن... نجاحات نوعية نحو الاكتفاء

وفي جانب الإنتاج، يوضح الشوكاني أن إنتاج اللحوم البيضاء (الدواجن) وصل في العام 2025م بين 180 إلى 200 ألف طن سنوياً، فيما يصل إنتاج بيض المائدة إلى نحو 1.5 مليار بيضة سنوياً، مع وجود أكثر من 6000 منشأة ومزرعة دواجن، مشيراً إلى أن هذا القطاع بات يمثل العمود الفقري للأمن الغذائي في اليمن.

ويؤكد أن قطاع الدواجن شهد نقلة نوعية خلال السنوات الأخيرة، حيث تمكن المنتج المحلي من فرض حضوره في السوق والتفوق على المستورد، خاصة بعد اتخاذ قرار إيقاف استيراد الدواجن المجمدة في عام 2025م، والذي أسهم في خفض فاتورة الاستيراد بنحو 86 مليون دولار، وإعادة تشغيل أكثر من 1500 مزرعة، وتسويق آلاف الأطنان من الدواجن المحلية.

ويضيف أن الجهود الحكومية أسفرت عن استعادة نشاط نحو 1200 هنجر إنتاجي، وإعادة تشغيل 5 مسالخ كبرى، وإنشاء 4 مسالخ آلية جديدة وإعادة تشغيل ثلاث فقاسات متوقفة إضافة إلى تشغيل مايزيد عن 8 منشآت تصنيع ومعاملة أعلاف، ورفع السعة التخزينية لمخازن التبريد إلى 20 مليون دجاجة، إلى جانب التوسع في مشروع تجميد الدواجن الذي نجح في تسويق أكثر من 5 ملايين دجاجة.

سلسلة الألبان... تحول استراتيجي من الاستيراد إلى الإنتاج

وفيما يتعلق بقطاع الألبان، يؤكد الشوكاني أن اليمن يشهد تحولاً ملحوظاً ضمن الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة الحليب ومشتقاته، والتي انطلقت عملياً منذ منتصف عام 2023م، مستهدفة بناء منظومة إنتاجية متكاملة تقلل الاعتماد على الاستيراد وتعزز الاكتفاء الذاتي.

ويوضح أن إجمالي الاستثمارات الموجهة لسلسلة الألبان بلغ نحو 8.8 مليارات ريال، شملت تطوير البنية التحتية، ودعم الإنتاج، وتعزيز الخدمات البيطرية، والتوسع في قدرات التجميع والتصنيع، خصوصاً في مناطق تهامة.

وكذلك يشير إلى منجزات في مجال تربية النحل وإنتاج العسل حيث تم خلال الفترة السابقة تدريب 2000 مستفيد في رعاية وتربية النحل وإنتاج العسل وتوزيع عدد 30.000 خلية نحل للمتدربين. وتم إنشاء 4 معامل فرز العسل وإنتاج الشمع و 4 مراكز إكثار النحل.

ويشير إلى أن هذه التدخلات أسهمت في تحقيق نتائج ملموسة، أبرزها انخفاض فاتورة الاستيراد بنسبة 4.93%، وتوفير نحو 19 مليون دولار من النقد الأجنبي سنوياً، في خطوة مهمة نحو إحلال المنتج المحلي محل المستورد.

وفي جانب الإنتاج، يبين أن إنتاج الحليب شهد قفزة نوعية، حيث ارتفع من 16 ألفاً و470 لتراً يومياً قبل تنفيذ الاستراتيجية، إلى نحو 157 ألف لتر يومياً بنهاية عام 2025م، وهو ما يعكس نمواً كبيراً في القدرة الإنتاجية خلال فترة وجيزة.

ويضيف أن البنية التحتية للسلسلة شهدت تطوراً ملحوظاً، من خلال إنشاء مراكز لتجميع الحليب، وتوريد معدات تصنيع، وإنشاء مصنع للأعلاف المركزة يعتمد على مدخلات محلية، إلى جانب إنشاء مزرعة نموذجية في تهامة بطاقة تصل إلى 3000 بقرة سنوياً. كما تم تعزيز الخدمات اللوجستية والبيطرية عبر توفير 1100 عبوة لجمع الحليب، و27 وسيلة نقل مبردة، وإنشاء 10 عيادات بيطرية، إلى جانب تدريب الكوادر الفنية وتأهيل الجمعيات التعاونية، بما يعزز استدامة الإنتاج وتحسين الجودة.

ويشير الشوكاني إلى أن البرنامج أسهم أيضاً في تمكين المجتمع المحلي، حيث تم إقراض 1500 مستفيد، بينهم جرحى وأسر شهداء، وتزويدهم بأبقار إنتاجية، ما ساعد على إدماجهم في العملية الإنتاجية وتحسين مصادر دخلهم. ويلفت إلى أن عدد منتجي الحليب ارتفع من 1218 منتجاً إلى أكثر من 14 ألف منتج خلال عامين ونصف، فيما بلغ عدد المستفيدين الكلي أكثر من 104 آلاف شخص، وهو ما يعكس توسعاً كبيراً في قاعدة الإنتاج.

كما حققت السلسلة عوائد اقتصادية مباشرة، حيث بلغت قيمة الحليب المورد شهرياً نحو 1.9 مليار ريال، بمتوسط دخل شهري للمنتج يصل إلى 135 ألف ريال، فيما تجاوز إجمالي السيولة المتداولة 36 مليار ريال خلال الفترة الماضية. ورغم هذه الإنجازات، يشير إلى أن الفجوة ما تزال قائمة، حيث يعتمد السوق بنسبة 69% على الاستيراد، في ظل احتياج سنوي يقدر بنحو 1.37 مليون طن من الألبان ومشتقاتها، ما يتطلب التوسع في الإنتاج خلال المرحلة المقبلة.

تنمية الإنتاج الحيواني والصحة البيطرية

وفي إطار تنمية الإنتاج الحيواني، يوضح الشوكاني أنه تم تنفيذ مشاريع تمكين الحلوب لنحو 980 مستفيداً، وتحسين الاستفادة من مخلفات المحاصيل الزراعية كأعلاف، إلى جانب إدخال تقنيات حديثة في مجال الأعلاف. كما تواصل الوزارة تنفيذ برامج الصحة الحيوانية، من خلال حملات التحصين والمسوحات البيطرية والترصد الوبائي، وتدريب الكوادر، وتوزيع الحقائب البيطرية في المناطق الريفية. إضافة إلى توزيع أدوية بيطرية من قطاع الثروة الحيوانية لعدد 13 محافظة ليتم توريدها على العيادات الدوارة في الجمعيات النموذجية مساندة مع الاتحاد التعاوني الزراعي.

وفي جانب التحسين الوراثي، يتم العمل على تطوير السلالات المحلية عبر برامج التلقيح الاصطناعي وتوزيع ذكور محسنة، وإنشاء مراكز لإكثار الأمهات، بهدف رفع الإنتاجية وتحسين جودة القطيع.

تحولات في سلاسل القيمة والصادرات

ويشير الشوكاني إلى نجاح الوزارة في تحويل عدد من مستوردي العجول إلى منتجين محليين ضمن سلاسل القيمة، بالتوازي مع قرارات تنظيم الاستيراد، ما أسهم في دعم الإنتاج الوطني. كما شهدت الصادرات الحيوانية نمواً ملحوظاً، حيث تجاوزت صادرات الأغنام والماعز 570 ألف رأس في عام 2025م، مقارنة بـ 450 ألف رأس في عام 2024م.

تحديات قائمة... وحلول مستمرة

ورغم هذه النجاحات، يؤكد الشوكاني أن القطاع لا يزال يواجه تحديات، أبرزها ارتفاع تكاليف الأعلاف والطاقة، والأمراض الوبائية، وضعف البنية التحتية، مشيراً إلى تبني حزمة من الحلول تشمل التوسع في الزراعة التعاقدية، والبحث عن بدائل محلية للأعلاف، وتعزيز التصنيع الغذائي.

رؤية مستقبلية

ويؤكد الشوكاني على أن المرحلة القادمة ستركز على التوسع في مشاريع الألبان في محافظات جديدة، وتوفير أكثر من 200 ألف فرصة عمل، وتنمية المراعي، والحفاظ على السلالات المحلية، وتنظيم الأسواق. ويؤكد أن قطاع الثروة الحيوانية، رغم ما تعرض له من دمار، أصبح اليوم أكثر تماسكاً، ويمضي بثبات نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز الأمن الغذائي، وفتح آفاق واسعة للتنمية الاقتصادية في الريف اليمني.

التسـويق الزراعـي في اليمـن

صمود استثنائي وتحول استراتيجي نحو التنظيم والتوسع رغم العدوان والحصار

اليمن الزراعية | محمد صالح حاتم

يمثل التسويق الزراعي في اليمن اليوم أحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني، حيث لم يعد مجرد عملية لتصريف المنتجات، بل تحول إلى عنصر حاسم في دعم الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. فهو الحلقة التي تربط بين المزارع والسوق، وتحدد مدى قدرة المنتج المحلي على الاستمرار والمنافسة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

وفي ظل العدوان والحصار، تعرّض هذا القطاع لاستهداف مباشر طال الأسواق وسلاسل الإمداد، في محاولة لإضعاف دوره الحيوي والتأثير على استقرار الغذاء. إلا أن المرحلة الراهنة تشهد تحولات نوعية في بنية التسويق الزراعي، من خلال الانتقال إلى أساليب أكثر تنظيمًا وكفاءة، تقوم على حماية المنتج المحلي، وتنظيم الأسواق، وتعزيز الشراكة مع المزارعين.

هذه التحولات أسهمت في بناء منظومة تسويقية أكثر تماسكًا، قادرة على دعم الإنتاج الوطني، وتحقيق قدر من الاستقرار في الأسعار، وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات اليمنية في الأسواق المحلية والخارجية.

وفي هذا السياق يؤكد وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية لقطاع التسويق، المهندس محسن حاتم عاطف، أن قطاع التسويق الزراعي في اليمن شهد تحولات جذرية وإنجازات غير مسبوقة خلال سنوات العدوان والحصار منذ 2015م وحتى 2025م، ما جعل القطاع نموذجًا للصمود الوطني في مواجهة التحديات الاستثنائية.

ويوضح عاطف أن العدوان السعودي الإماراتي الأمريكي استهدف البنية التحتية للأسواق الزراعية بشكل ممنهج، حيث تعرض 75 سوقًا زراعيًا للتدمير الكلي و46 سوقًا للتدمير الجزئي غير المباشر، كما تعرض 29 مركز صادرات وثلاجات تبريد للقصف المباشر ، ما هدد سلاسل الإمداد وقوت المزارعين.

الصمود بعد ثورة 21 سبتمبر وتحول القطاع

ويشير عاطف إلى أن ثورة 21 سبتمبر 2014م كانت نقطة تحول محورية، حيث انتقل التسويق الزراعي من مرحلة التهميش والعشوائية إلى منهجية التخطيط والإدارة الاستراتيجية.

قبل الثورة، كان العمل يقتصر على إدارة عامة واحدة مسؤولة عن الاستيراد، والتي أسهمت في إغراق الأسواق بالمنتجات الخارجية على حساب المنتج المحلي، ما دفع الكثير من المزارعين إلى التوقف عن الإنتاج نتيجة الخسائر الكبيرة.

بعد الثورة، شهد القطاع تحولًا نوعيًا ضمن حكومة التغيير والبناء، حيث أصبح قطاعًا مستقلًا يضم عدة إدارات عامة متخصصة، ما عزز القدرة على التخطيط المتكامل وضمان استمرارية سلسلة القيمة من المزرعة إلى المستهلك.

كما تم تبني سياسات حماية المنتج الوطني وضبط سوق الاستيراد، أبرزها الزراعة التعاقدية التي ضمنت للمزارع سعرًا ثابتًا وسوقًا مضمونًا، وتوفير مدخلات الإنتاج والخدمات الإرشادية والتسويقية، ما عزز القدرة الإنتاجية وخلق استقرارًا للدخل الزراعي.

حماية المنتج المحلي ومنع الاستيراد

في إطار استراتيجية حماية الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج المحلي، تم منع استيراد أكثر من 52 منتجًا نباتيًا وحيوانيًا، ضمن خطة واضحة لإحلال المنتج المحلي مكان المستورد.

شملت قائمة المحظورات أبرز المنتجات:

الخضروات والفواكه: البطاطس، الطماطم، البصل، الثوم، ، التفاح، المانجو، العنب، الرمان، الزبيب، الجوافة، البسباس الأحمر الحار

الحبوب والبقوليات: الذرة الشامية العدس، اللوبيا (الدجرة)، الدخن، الذرة الرفيعة

منتجات اللحوم والدواجن: الأبقار الحية، الأغنام الحية، الدجاج المجمد، مشتقات الدواجن واللحوم

منتجات أخرى: الورود الطبيعية، التمر الهندي، شرائح البطاطس، أوراق البرقوق، التفاح المجمد والمجفف، الثوم المطحون، البصل المجفف

ويؤكد عاطف أن هذه الإجراءات أسهمت في منح المنتج المحلي مساحة عادلة للنمو والمنافسة، ووقف نزيف العملة الصعبة، وتوفير منتجات عالية الجودة للمستهلكين.

إنجازات رقمية وصمود القطاع

ويشر وكيل قطاع التسويق إلى أن جهود حماية المنتج المحلي أسفرت عن خفض فاتورة الاستيراد بأكثر من 134 مليون دولار خلال السنوات الماضية، أبرزها:

- الدجاج المجمد: 86,930,360 دولار
- الأبقار الحية: 12,479,800 دولار
- الثوم: 9,200,000 دولار
- التفاح الخارجي: 6,000,000 دولار
- الزبيب: 1,057,500 دولار
- الأغنام الحية: 1,750,000 دولار
- الذرة الشامية: 1,908,625 دولار

ويضيف أن هذه الإنجازات الاقتصادية ساهمت في تحويل المورد المالي من الاستيراد الخارجي إلى تنمية الاقتصاد الوطني ودعم المزارعين.

الزراعة التعاقدية والتسويق المنظم

تُعدّ الزراعة التعاقدية أحد الأساليب التسويقية الحديثة التي برزت كحل عملي لتنظيم العلاقة بين المزارع والسوق، حيث تقوم على اتفاق مسبق يحدد الكميات والأسعار وشروط الإنتاج والتسويق. وقد أسهم هذا النموذج في تقليل المخاطر التي يواجهها المزارعون، خاصة تقلبات الأسعار وصعوبة تصريف المحاصيل.

كما تمثل الزراعة التعاقدية نقلة نوعية في العمل الزراعي، من خلال ربط الإنتاج بالطلب الفعلي، وضمان تسويق المنتجات بأسعار عادلة، إلى جانب توفير الدعم الفني والمدخلات الزراعية. وبذلك أصبحت أداة فاعلة لتعزيز الاستقرار الإنتاجي وتحسين دخل المزارعين، ودعم توجهات تنمية القطاع الزراعي بشكل أكثر تنظيمًا واستدامة.

ويبين عاطف انه تم تسويق كميات ضخمة عبر الزراعة التعاقدية، شملت:

- الدجاج المجمد: 3,355 طن بقيمة 6.959 مليار ريال
- التمور: 1,980 طن بقيمة 792 مليون ريال
- الذرة الشامية: 1,513 طن بقيمة 453.9 مليون ريال
- اللوز: 197 طن بقيمة 665.1 مليون ريال
- الليمون: 378 طن بقيمة 113.4 مليون ريال
- العدس: 73 طن بقيمة 62 مليون ريال
- التمر الهندي: 40 طن بقيمة 48 مليون ريال
- الكمون: 2.5 طن بقيمة 7.2 مليون ريال
- الفاصوليا: 9 أطنان بقيمة 8.37 مليون ريال

وبذلك بلغت إجمالي القيمة المسوقة نحو 10.3 مليار ريال (قرابة 19.2 مليون دولار)، وهي مبالغ كانت تذهب سابقًا للاستيراد الخارجي.

تنظيم الأسواق وتمكين التعاونيات

ويوضح عاطف أن الوزارة أنشأت 5 أسواق حديثة في صعدة والجوف وتعز والحديدة، ووضعت برامج لإدارة التسويق المحلي تشمل:

- ربط الإنتاج بالمستهلك عبر برنامج "الإنتاج والتسويق الموجّه"
- تحسين الجودة وخفض التكلفة
- تطوير الصناعات التحويلية والتبريد والتخزين
- تمكين الجمعيات التعاونية كمراكز تجميع وفرز وتسويق

ويؤكد أن هذه الإجراءات أعادت عدالة السوق للمزارعين وحوّلتهم من منتجين أفراد إلى قوة اقتصادية منظمة قادرة على المنافسة.

التحول الرقمي والمعارض الزراعية والصادرات

ويشير عاطف إلى أن القطاع شهد تطورًا نوعيًا في أتمتة المعاملات والبيانات الزراعية، بما يسهم في تسريع الإجراءات وتحسين كفاءة العمل وربط حلقات التسويق بشكل أكثر فاعلية.

وفي إطار الترويج للمنتجات المحلية، تم تنظيم 4 مهرجانات للعسل و4 مهرجانات للبن، إضافة إلى مهرجانين "خيرات اليمن" ومهرجان للمانجو، والتي أسهمت في تنشيط التسويق الداخلي وتعزيز ثقة المستهلك بالمنتج الوطني.

وفي جانب التوسع الخارجي، شهدت الصادرات الزراعية نموًا ملحوظًا، خصوصًا مع فتح أسواق جديدة أمام المنتجات اليمنية، وفي مقدمتها الفواكه والبن والعسل، ما يعكس تحسن القدرة التنافسية للمنتج المحلي حيث تم العام الماضي تصدير 120 ألف طن من المانجو.

دور الشهيد الرباعي وإنجازاته

ويستذكر عاطف الدور الرائد للشهيد وزير الزراعة الدكتور رضوان الرباعي، الذي أطلق برامج رائدة في القطاع، أبرزها أتمتة المعاملات وتنظيم البيانات، وتشغيل الزراعة التعاقدية التي أسهمت في تسويق منتجات بقيمة 5 مليارات ريال خلال ستة أشهر فقط، إضافة إلى مضاعفة الصادرات وفتح أسواق جديدة، وإعداد أطر استراتيجية لـ30 محصولًا زراعيًا وسمكيًا.

وتصنيع 7,500 طن لب مانجو طبيعي.

نموذج للصمود والإنجاز

ويشر وكيل قطاع التسويق إن ما تحقق خلال سنوات العدوان والحصار يمثل نموذجًا فريدًا للصمود الوطني والإنجاز الاقتصادي، حيث انتقل القطاع من مرحلة التهميش والتدمير إلى مرحلة التنظيم وحماية المنتج المحلي، وتحقيق الأمن الغذائي، مؤكدًا أن المرحلة القادمة ستشهد تعزيز الاستدامة الإنتاجية والتسويقية بما يضمن استمرار هذا الصمود والإنجاز.

محسن حاتم عاطف

> شهد قطاع التسويق الزراعي تحولات جذرية تجعله نموذجًا للصمود رغم العدوان والحصار.

> منع استيراد أكثر من 52 منتجًا يسهم في حماية المنتج المحلي ووقف نزيف العملة الصعبة."

> أتمتة المعاملات وتنظيم البيانات يعززان كفاءة القطاع ويسرّعان الإجراءات التسويقية."

> الزراعة التعاقدية تشكل نقطة تحول في استقرار دخل المزارعين وربطهم بالسوق."

> المهرجانات والمعارض الزراعية ساهمت في الترويج للمنتجات اليمنية محليا وخارجيا

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 154 | السبت 9 شوال 1447هـ | 28 مارس 2026م

26 مارس من كل عام يوم للصمود الوطني

د. يوسف المخرفي

في صبيحة يوم 26 مارس 2015، أقدمت جارة السوء على شن عدوان ظالم غاشم استهدف كل شيء في اليمن، حتى استغرب الحليف والخصم من فعلتها الشنيعة دون سابق إنذار، ولا سابق مساعٍ للصلح واحتواء الأزمة اليمنية-اليمنية.

ذلك العدوان استمر زهاء ثمان سنوات، ودخل عامه الحادي عشر مستمرًا عبر أدوات اقتصادية وسياسية، دون أن يجرؤ على استمرار أعماله العدائية العسكرية في ظل ما تمتلكه القوات المسلحة اليمنية من ترسانة عسكرية صاروخية، ومسيرة برية وبحرية وجوية. وبناءً على ما تقدم، ندعو إلى اعتبار ذلك اليوم المشؤوم مناسبة وطنية نحتفل بها كل عام.

جدير بالذكر أن القطاعات الزراعية والمائية والسمكية والحيوانية جميعها استهدفها عدوان مملكة الشر على اليمن، فقد استهدف القطاع الزراعي بشكل مباشر من خلال قصف المزارع والأراضي الزراعية في عموم تهامة بالذات واليمن عمومًا، ومن خلال تدمير المزارع والأراضي الزراعية في مناطق عملياته داخليًا هو ومرتزقته في صرواح ومأرب والجوف، وحدوديًا في صعدة وحجة.

كما استهدف بصورة مباشرة الصادرات الزراعية اليمنية من الخضروات والفواكه، والتي كانت تصدر إلى السعودية ذاتها ودول الخليج، وتعتبر تلك الصادرات مواد خام لمصانع المانجا بالذات لديها.

كما استهدف من خلال شبكة جواسيس القطاع الزراعي محاولة تغيير خصائص التربة ومياه الري، حسدًا من عند نفسه، لتحويل اليمن إلى بلد غير زراعي، على اعتبار أن النشاط الزراعي يأتي في مقدمة الأنشطة التي يمارسها حاليًا نحو 65% من السكان، كسبيل أكبر للعيش.

كما استهدف العدوان آبار مياه الري والشرب، حيث استهدف بالقصف المباشر نحو 252 بئرًا ارتوازيًا في جميع أنحاء اليمن.

واستهدف أيضًا القطاع الحيواني، حيث كنا نشاهد مشاهد حية لقطعان الأغنام والأبقار في حظائرها أو في مراعيها، مرسلًا إليها صواريخ جو-أرض، حقدًا منهم ومن نفوسهم الأمارة دائمًا بخراب اليمن.

ولم يكن القطاع السمكي بمنأى عن العدوان، إذ استهدف الصيادين وقواربهم وصيدهم على مدار اليوم، وراح ضحية همجيتهم مئات الأبرياء من الصيادين.

لكن العدو الذي نفذ العدوان الغاشم انقلب سحره عليه كساحر، إذ لم يحقق أيًا من أهدافه في وجه الصمود اليمني الوطني الشامل، حيث توفرت الإرادة الوطنية للمضي قدمًا نحو التنمية الزراعية ولو بخطى بسيطة وقليلة. فاليوم باتت محافظة الجوف تنتج نحو 20 ألف طن من القمح سنويًا، كما تضاعف حجم إنتاج البن، وتمت المحافظة على مستوى إنتاجية ما قبل العدوان من سائر صنوف الحبوب والخضروات والفواكه.

كما تمت معالجة الأضرار التي طالت الآبار الارتوازية، ومنح الصيادين قوارب مجانية للصيد، وتم اتخاذ إجراءات ضرورية للمحافظة على حجم الإنتاج الحيواني من خلال حظر ذبح إناث وصغار المواشي كآلية للحفاظ على مستوى الإنتاج.

وهكذا، كما صمدت قواتنا المسلحة في البر والبحر والجو في وجه ذلك العدوان والحصار الجائر، وتحولت من موقع الدفاع إلى موقف الهجوم وحسمت المعركة بالتفوق والسيطرة العملياتية العسكرية، صمد القطاع الزراعي والمائي والحيواني والسمكي أيضًا.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية النظيفة والمستدامة وتغير المناخ المساعد

تهامة... سلة غذاء اليمن التي صمدت رغم العدوان والحصار

المهندسة أفنان الحكمي

عُرفت تهامة بسلة غذاء اليمن لما يمتاز به من مقومات طبيعية زراعية فريدة، تشمل الأراضي الواسعة والوديان الخصبة ، والمياه الجوفية، والمناخ المناسب لمختلف المحاصيل الزراعية من الحبوب والفواكه والخضروات، إلى جانب تربية الثروة الحيوانية وإنتاج الألبان. كما تشتهر تهامة بشبكة من المزارع والمناحل والمشاريع الزراعية التقليدية التي تعكس خبرة الأجيال في استثمار الأرض وإنتاج الغذاء.

لكن القطاع الزراعي في تهامة تعرض خلال سنوات العدوان والحصار الأمريكي الصهيوني السعودي الإماراتي إلى خسائر جسيمة، فقد دُمّرت آلاف الهكتارات من المحاصيل، وتضررت المنشآت والمباني الإدارية والفنية، وتراجعت قدرة المزارعين على تأمين مستلزمات الإنتاج الأساسية. كما أثرت القيود المفروضة على حركة المواد الزراعية والأدوات على قدرة المزارع على الاستمرار، ما جعل الحياة صعبة على الأسر المعتمدة على الزراعة كمصدر رئيسي للرزق.

ورغم هذه التحديات، أظهر القطاع الزراعي في تهامة قدرة هائلة على الصمود. فقد ساهمت التوجيهات القيادية في تفعيل المجتمع المحلي، وتعزيز المبادرات المجتمعية، وإنشاء الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض، مما أعاد تنظيم الإنتاج وتوفير المواد الأساسية للأسر المنتجة، وساهم في تخفيف أثر العدوان والحصار. كما تمكن المزارعون من تحسين أساليب الري والحصاد وتوسيع مساحات الإنتاج في عدد من المحاصيل الحيوية، بالإضافة إلى تطوير مشاريع الألبان والثروة الحيوانية.

اليوم، وبعد هذه السنوات الصعبة، أثبتت تهامة أنها بالفعل سلة غذاء اليمن. فهي لم تبقَ مصدرًا للغذاء فحسب، بل أصبحت رمزًا للصمود والإصرار على الحياة، وقدرة المجتمع اليمني على تحويل التحديات إلى فرص حقيقية للحفاظ على الأمن الغذائي، مهما بلغت قسوة العدوان والحصار.

معالم الصيف الزراعية

محمد صالح الحيلة

يبدأ الصيف الزراعي بنجم الظافر الأول في 21 مارس، وينتهي بنجم العلب في 29 يوليو، أما الصيف الفلكي فيبدأ في 21 يونيو وينتهي في 20 سبتمبر.

يبدأ الظافر الأول في 21 مارس وينتهي في 2 أبريل، ويبدأ الظافر الثاني في 3 أبريل، وتبلغ مدة كل منهما 26 يومًا.

يقول الحكيم اليمني علي بن زايد:

" يا سعدً من ظفّر يابس وإلا أخضر"

يعني: تقليب وحرث الأرض الزراعية في الظافر، سواء نزل المطر أم لم ينزل، يؤدي إلى الحصول على محصول ممتاز ووفير نتيجة إعداد وتجهيز الأرض بالحرث المبكر.

لزراعة محصول الذرة بأنواعها (البيضاء والحمراء وكذا الذرة الشامية ـ الرومي)، يتم الزراعة في المال (العقر)، أي الذي يعتمد في زراعته على الأمطار، وكما نعرف جميعًا، فإن أمطار اليمن موسمية في فصل الصيف، وتكون في أواخر الظافر وبداية السماك.

من علامات الصيف هبوب الرياح الجنوبية الغربية.

ومن أقوال علي بن زايد في ذلك:

"لا تجعل الشرقي تقاديم صيفنا، ولا الغربي لنا بخريف"

في هذه الفترة، يقوم المزارعون بـ الذبيل أو الذبل، أي استخدام السماد البلدي من مخلفات الحيوانات، وهو أفضل من السماد الصناعي. يقوم المزارعون بنثر الذبيل في الأرض الزراعية، ثم الحراثة بعد النثر، حتى يختلط الذبيل بالتربة لتغذيتها وتجديد خصوبتها.

السماك:

وهو النجم الثالث من نجوم الصيف الزراعية، ومدته 13 يومًا، يبدأ في 16 أبريل وينتهي في 29 أبريل.

يقول علي بن زايد:

"أوصيك يا جمال، لا تسافر بين السماكين والمغيب؛ الظافر عنيت الأول، ما عنيت الآخر" أي الظافر الأول.

في هذا المثل، يُحذّر الجمال من السفر بسبب نزول الأمطار في هذا الوقت. وفي السماك لا يُستحب حرث الأرض لأنه، كما يتداول المزارعون، يُضعف الأرض الزراعية ويُضعف الأشجار المزروعة.

هذا بالنسبة للمزارع العقر. أما المسقوي، أي الذي يُسقى من الآبار، فإن الأرض في هذا الوقت مزروعة بالقياض الذي تم زراعته في الشتاء في بداية نجم حدش، والذي يتم حصاده في الخمس.

للعلم، فإن الظافران والسماك من ضمن السبع والخمس.

صمود الأرض والإنسان: الزراعة اليمنية في مواجهة العدوان

أيمن الرماح

يأتي اليوم الوطني للصمود في 26 مارس ليجسد واحدة من أعظم محطات الثبات في تاريخ اليمن الحديث، حيث لم يكن الصمود مقتصرًا على الجبهات العسكرية فحسب، بل امتد ليشمل مختلف القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها القطاع الزراعي والحيواني والسمكي والمائي، الذي شكل خط الدفاع الأول في مواجهة تداعيات العدوان والحصار.

منذ اللحظة الأولى للعدوان، واجهت هذه القطاعات تحديات جسيمة تمثلت في تدمير البنية التحتية الزراعية، واستهداف المزارع وشبكات الري، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية نتيجة الحصار، إضافة إلى انقطاع سلاسل الإمداد وصعوبة تسويق المنتجات. كما تأثر القطاع السمكي بشكل مباشر نتيجة القيود المفروضة على الصيادين، وتعرضت الثروة الحيوانية لمخاطر متعددة بسبب نقص الأعلاف والأدوية البيطرية، ما أثر على مستوى الإنتاج والاستقرار الغذائي.

ورغم هذه الظروف القاسية، برزت إرادة الصمود كعنوان رئيسي للمرحلة، حيث اتجهت الدولة والمجتمع نحو تعزيز الاعتماد على الذات، وتفعيل المبادرات المجتمعية، ودعم الإنتاج المحلي. وقد لعبت الجمعيات التعاونية دورًا محوريًا في هذا السياق، من خلال تنظيم جهود المزارعين، وتوفير بعض المدخلات، والمساهمة في تسويق المنتجات، إضافة إلى تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة المرتبطة بسلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

ومن أبرز مظاهر الصمود قدرة القطاع الزراعي على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة التي فقدت وظائفها في قطاعات أخرى نتيجة العدوان، حيث تحولت الزراعة إلى ملاذ اقتصادي واجتماعي، وساهمت في الحد من البطالة وتعزيز الأمن الغذائي. كما شهدت المناطق الريفية عودة ملحوظة إلى الأرض، وإحياء العديد من الأنشطة الزراعية التي كانت قد تراجعت في فترات سابقة، ما أعاد للريف دوره الإنتاجي الحيوي.

وعلى صعيد النجاحات، تحققت خلال سنوات الصمود إنجازات مهمة، تمثلت في التوسع في زراعة المحاصيل الأساسية، وزيادة الاهتمام بالزراعة المطرية، وتبني تقنيات حديثة نسبيًا في الري، إضافة إلى تنامي دور الصناعات الغذائية التحويلية التي ساهمت في رفع القيمة المضافة للمنتجات المحلية. كما برزت مبادرات تسويقية مثل المعارض والمهرجانات لدعم الأسر المنتجة وتعزيز حضور المنتج الوطني في الأسواق.

كما شهد القطاع السمكي، رغم التحديات، جهودًا لتنظيم العمل وتحسين آليات الصيد والتسويق، في حين تم العمل على دعم الثروة الحيوانية من خلال برامج التحصين والتوعية البيطرية، بما يسهم في الحفاظ على هذا المورد الحيوي وتعزيز استدامته.

إن صمود هذه القطاعات لم يكن مجرد استجابة ظرفية، بل تحول إلى نهج استراتيجي قائم على الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة، وهو ما يعكس وعي المجتمع بأهمية الإنتاج المحلي كركيزة للاستقلال الاقتصادي.

وفي الختام، فإن ما تحقق في القطاع الزراعي والحيواني والسمكي والمائي خلال سنوات العدوان يمثل قصة نجاح حقيقية، تؤكد أن الشعوب القادرة على تحويل التحديات إلى فرص تستطيع أن تبني مستقبلها بإرادتها. ويظل الرهان اليوم على تعزيز هذه المكتسبات وتجاوز التحديات القائمة، من خلال سياسات داعمة وشراكة فاعلة بين الدولة والمجتمع، بما يضمن استدامة الصمود وتحقيق نهضة تنموية شاملة.

الدور العلمي والمحوري للهيئة العامة لأبحاث علوم البحار

القبطان: عبدالرشيد عبدالغفور

رغم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، سواء في مراكز الإنزال أو مرافق البحث، لا يزال الدور العلمي والمحوري للهيئة العامة لأبحاث علوم البحار قادرًا على الاستمرار، بل يزداد أهمية في المرحلة الراهنة أكثر من أي وقت مضى، إذا ما أُحسن توجيهه واستثماره.

أولاً: لماذا أصبح دور الهيئة أكثر حيوية الآن؟

عند تضرر مراكز الإنزال وضعف الإحصاءات، تتراجع دقة البيانات المتعلقة بالإنتاج، ويزداد خطر الصيد الجائر وغير القانوني (IUU)، كما تُتخذ قرارات غير مبنية على أسس علمية. وهنا تبرز الهيئة بوصفها "العين العلمية" القادرة على قراءة الواقع، حتى في ظل محدودية الإمكانيات.

ثانياً: الأدوار العلمية المحورية للهيئة:

1. تعويض غياب البيانات (Data Recovery):

من خلال تنفيذ مسوحات ميدانية سريعة بدلًا من الاعتماد الكامل على مراكز الإنزال، واستخدام "صيادين مراقبين" (Community Data Collectors)، وبناء تقديرات تقريبية للمخزون السمكي، حتى وإن لم تكن مثالية، فهي أفضل من غياب البيانات بشكل كامل.

2. تقييم المخزون السمكي (Stock Assessment):

وذلك عبر تحديد حالة الأنواع المهمة، مثل الشروخ، والتونة، والحبار، والإجابة عن سؤال جوهري: هل يتم الاصطياد بمعدلات تفوق الحد الآمن؟ وهو الأساس لأي قرار تنظيمي سليم.

3. وضع إجراءات إدارة بسيطة وقابلة للتطبيق:

بدلًا من القوانين المعقدة، يمكن للهيئة اقتراح مواسم إغلاق قصيرة (Seasonal Closures)، وتحديد مقاسات الشباك، وإنشاء مناطق محمية بسيطة، بما يضمن قرارات واقعية تتناسب مع ظروف الصياد اليمني.

4. دعم مراكز الإنزال (حتى في وضعها المتضرر):

من خلال تحويلها إلى نقاط لجمع البيانات، وليس مجرد مرافق خدمية، حيث يمكن لموظف واحد مدرب أن يحدث فارقًا كبيرًا.

الفكرة: "وظيفة علمية قبل أن تكون إنشائية".

5. دمج المعرفة التقليدية بالصيد:

عبر توثيق أعراف الصيادين والاستفادة من خبراتهم في تحديد مواسم التكاثر ومناطق تجمع الأسماك، ما يسهم في تقليل التكلفة وزيادة دقة القرارات.

6. الإنذار المبكر للمخاطر:

من خلال رصد تدهور المخزون السمكي، ومتابعة ظواهر نفوق الأسماك، والتلوث، والتغيرات البيئية غير الطبيعية، لتعمل الهيئة كنظام إنذار وطني مبكر.

7. دعم صناع القرار:

عبر تقديم تقارير مبسطة للوزارة، واقتراح سياسات مبنية على الأدلة، إذ إن غياب هذا الدور يؤدي غالبًا إلى قرارات ارتجالية.

ثالثاً: الدور المحوري في ظل تدمير البنية التحتية

لقد تغيرت المعادلة؛ فبعد أن كانت تعتمد على بنية تحتية قوية ودور بحثي تقليدي، أصبحت اليوم تقوم على بنية ضعيفة، مقابل دور بحثي ميداني مرن وأكثر فاعلية.

رابعاً: كيف تتحول الهيئة إلى نموذج "مرن"؟

يمكن تحقيق ذلك عبر نموذج عملي مبسط يقوم على تشكيل فرق ميدانية صغيرة متنقلة، وبناء شبكة من الصيادين المتعاونين في جمع بيانات أسبوعية بسيطة، مع إجراء تحليل سريع (Rapid Assessment)، واتخاذ قرارات قصيرة المدى قابلة للتعديل.

وهذا النموذج مطبق عالميًا في الدول الهشة (Fragile States).

خامساً: التحدي الحقيقي

لا يقتصر التحدي على الدمار، بل يشمل ضعف التنسيق المؤسسي، ونقص التمويل، وأحيانًا تجاهل التوصيات العلمية. وبالتالي، فإن الإشكالية ليست تقنية فقط، بل ترتبط بالحوكمة والإدارة.

الخلاصة:

يمكن للهيئة اليوم أن تمثل العقل العلمي الرئيس الذي يحافظ على استدامة الثروة السمكية في اليمن، حتى في ظل ضعف البنية التحتية، وذلك من خلال الاعتماد على العلم التطبيقي المبسط، والعمل الميداني، وإشراك الصيادين في جمع البيانات وصناعة القرار.

الرقابة البحرية.. صمود وثبات

نصر عوضه

بمناسبة اليوم الوطني للصمود 26 مارس، نستحضر ملحمة قطاع الثروة السمكية عامة، والرقابة البحرية خاصة، التي حوّلت النتائج الكارثية للعدوان إلى طاقة تحدٍّ وصمود. فمنذ 2015، تعرضت مكونات القطاع لاعتداءات ممنهجة من تحالف العدوان، حيث وثّق تقرير رسمي صادر عن الهيئة العامة للمصائد السمكية استهداف 52 منطقة ساحلية، واستشهاد 273 صيادًا، وإصابة 214 آخرين، واختطاف 1613 صيادًا، لا يزال كثير منهم قيد الاحتجاز. كما دُمِّر 295 قارب صيد، وتعرض 132 قاربًا للقرصنة، وتوقف 5,086 قاربًا عن النشاط، فضلًا عن تدمير 150 وسيلة نقل للأسماك، وتوقف 50 مصنعًا، وخروج 21,714 عاملًا عن العمل، لتبلغ الخسائر المباشرة أكثر من 12.6 مليار دولار.

وقد كانت الرقابة البحرية أكثر إدارات القطاع السمكي المختصة تضررًا، إذ أدى العدوان إلى تعطيل مكوناتها الرئيسية إداريًا وميدانيًا وعملياتيًا، وإجهاض دورها في إنفاذ القانون وحماية المخزون السمكي والبيئة البحرية. ومع استمرار العدوان والحصار، جعل ذلك من الصعوبة استعادة وتشغيل تلك المكونات. لكن الإرادة الرقابية كانت أقوى؛ فتم التكيف مع الوضع الاستثنائي للبلاد والقطاع السمكي خاصة، واستغلال الإمكانيات والفرص المتاحة، فتم استحداث مكون رقابي مجتمعي (راصدين مجتمعيين) بالتعاون مع جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية، وتعزيز التنسيق مع البحرية وخفر السواحل، لرفع مستوى الرقابة البحرية المحققة ميدانيًا، بما يسهم في إنفاذ القانون ومكافحة الصيد الجائر والعشوائي، وحماية المخزون والحد من معدلات التدهور.

وكذلك تم تعزيز الرقابة البيئية من خلال رفع مستوى التنسيق والعمل المشترك مع هيئة الشؤون البحرية، وهيئة حماية البيئة، وهيئة أبحاث علوم البحار، مما عزز شمولية الرصد لحوادث التلوث البحري، وسرعة الاستجابة وتتبع الفاعلين، فأسهم ذلك في حماية البيئة البحرية رغم التحديات.

ختامًا، رغم التدمير الممنهج والتعطيل الكامل للرقابة نتيجة العدوان منذ 2015، إلا أنه تم التكيف مع شحة الإمكانيات المالية والفنية، ومن خلال تحديث الوسائل الرقابية واستغلال الإمكانيات المتاحة، سطرت الرقابة معركة صمود وثبات، ولا تزال تسهم في تنظيم الاصطياد، وإنفاذ القانون، ومكافحة الصيد العشوائي، وحماية المخزون والبيئة البحرية.

القطاع السمكي في اليمن... من الصمود إلى صناعة الإنجاز

شملان أحمد شملان

في ذكرى السادس والعشرين من مارس، يوم الصمود الوطني، يتجلى مشهد وطني لا يقل بطولة عن أي جبهة من جبهات العزة والكرامة؛ إنه مشهد القطاع السمكي الذي لم يكتفِ بالصمود في وجه العدوان والحصار، بل تجاوز ذلك ليصنع نموذجًا فاعلًا في إدارة الأزمات وتحقيق إنجازات نوعية.

وبإشراف مباشر من وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، جرى تحويل التحديات الميدانية إلى فرص للإبداع، حيث تم تجاوز معيقات الحصار عبر فتح قنوات تسويقية بديلة، وتأهيل كوادر الصيد لاستخدام تقنيات حديثة قادرة على مواجهة ظروف البحر الصعبة، بما ضمن استمرار تدفق الثروة البحرية رغم كل الظروف.

وفي ظل استهداف البنى التحتية ومراكز الإنزال، برز الدور العلمي المحوري للهيئة العامة لأبحاث علوم البحار كخط دفاع أول في حماية استدامة الموارد السمكية، من خلال الدراسات والرصد البيئي وتقديم الحلول العلمية.

وزير الحاتمي

اقتصاد البحر في زمن الحصار: استراتيجيات البقاء والتحول نحو الاكتفاء

بينما تمر علينا ذكرى يوم الصمود الوطني في السادس والعشرين من مارس، تبرز جبهة البحار كواحدة من أقوى صور الثبات اليمني. لقد تعرض القطاع السمكي خلال سنوات العدوان لاستهداف ممنهج طال البنى التحتية، ومراكز الإنزال، وقوارب الصيادين البسطاء، في محاولة لكسر إرادة هذا القطاع الحيوي وتعطيل شريان هام من شرايين الأمن الغذائي الوطني.

إلا أن الإرادة اليمنية حولت تلك التحديات إلى فرص للابتكار والبقاء، ليظل البحر معطاءً رغم القصف والحصار.

لقد لعبت الجهات الإشرافية والرقابية في وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية دورًا رياديًا في إدارة هذه الأزمة، حيث عملت على وضع سياسات مرنة تضمن استمرارية العمل في المصائد السمكية، وحماية الصيادين، وتسهيل مهامهم في أصعب الظروف.

هذا الحزم الإداري ترافق مع جهد علمي جبار من الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية، التي لم تتوقف أبحاثها عن رصد المتغيرات البيئية وتقديم الحلول التقنية للحفاظ على المخزون السمكي وتجدده، مؤكدةً أن العلم هو السلاح الأمضى في مواجهة محاولات التجويع.

أما القطاع السمكي الميداني، فقد سطر قصصًا من النجاح النوعي، حيث ارتفعت وتيرة الرقابة المجتمعية والالتزام بمواسم الصيد، وتحققت إنجازات ملموسة في تحسين جودة الإنتاج وتطوير آليات التسويق المحلي.

إن صمود الصياد والباحث والموظف في هذا القطاع لم يكن مجرد بقاء، بل كان انتصارًا حقيقيًا تجلى في استقرار الأسواق وتوفر الأسماك كبديل غذائي استراتيجي.

إن ما تحقق من نجاحات تحت أزيز الطائرات يثبت أن القطاع السمكي سيظل ركيزة الصمود، وحارسًا أمينًا على الثروات للأجيال القادمة.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة
hafc.yemen@gmail.com

نائب رئيس التحرير: هيثم رفيق
مدير التحرير: محمد صالح حاتم
سكرتير التحرير: الحسين اليزيدي
الإخراج الفني: عبدالله داوود
العلاقات العامة: نايف المدحني 774601517

يمكنكم التواصل بنا عبر الارقام ... 770988802 - 771862357

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 154 | السبت 9 شوال 1447هـ | 28 مارس 2026م

الإدارة المتكاملة للثروة الحيوانية في موسم الأمطار

اليمن الزراعية -الدكتور محمد الضوراني

يُعدّ موسم الأمطار من المواسم المهمة التي تحمل فرصًا كبيرة لتنمية الثروة الحيوانية، لكنه في الوقت ذاته يفرض تحديات بيئية وصحية تتطلب إدارة واعية. ومن هنا تبرز أهمية اتباع إرشادات متكاملة تضمن حماية القطيع وتعزيز إنتاجيته.

أولًا: إدارة الحظائر (البيئة)

تُعدّ الحظائر خط الدفاع الأول لحماية القطيع خلال موسم الأمطار؛ حيث تؤدي الرطوبة وتجمع المياه إلى خلق بيئة مناسبة لنمو البكتيريا والطفيليات، مما يزيد من احتمالية انتشار الأمراض، خاصة تلك المرتبطة بالأظلاف والضرع والجهاز التنفسي. لذلك، فإن تحسين بيئة الإيواء يمثل خطوة أساسية في الوقاية.

ولتحقيق ذلك، يُنصح بما يلي:

•رفع أرضية الحظائر لضمان تصريف مياه الأمطار.
•منع تكوّن الطين والوحل داخل الحظيرة.
•استخدام فرشة جافة (قش أو رمل) وتغييرها بانتظام.
•توفير تهوية جيدة ومتوازنة.
•تقليل تراكم غاز الأمونيا.
•حماية الحيوانات، خاصة المواليد، من التيارات الهوائية الباردة.

ثانيًا: إدارة التغذية

رغم وفرة المراعي في موسم الأمطار، إلا أن التغذية تصبح أكثر حساسية؛ حيث إن الأعشاب المبللة والغضة قد تسبب اضطرابات هضمية خطيرة مثل النفاخ، كما أن الرطوبة تؤثر سلبًا على جودة الأعلاف المخزنة، مما يهدد صحة الحيوان وإنتاجيته.

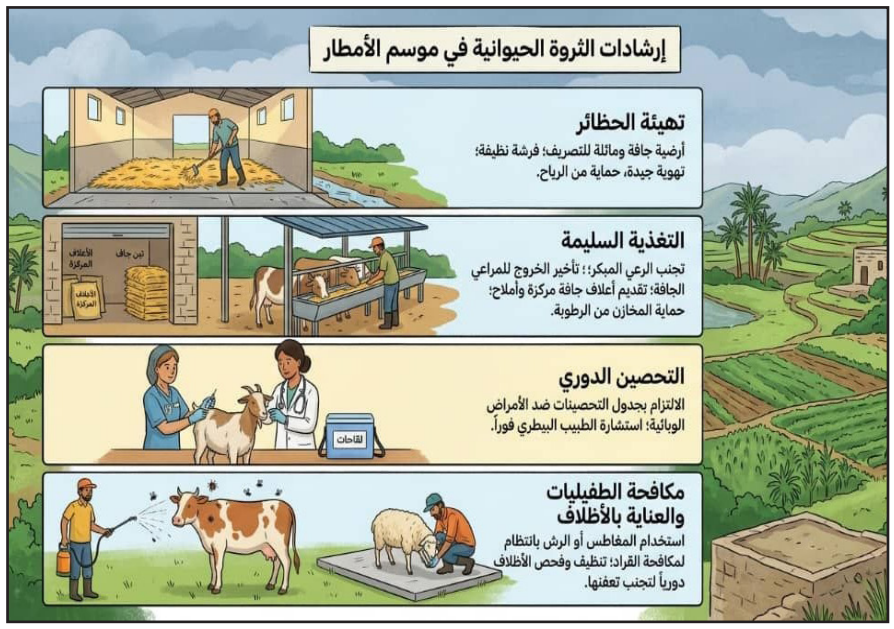

ومن أجل تغذية سليمة، ينبغي الالتزام بالآتي:

•تأخير خروج القطيع للرعي حتى تجف الأعشاب نسبيًا.
•تجنب الرعي المبكر على الأعشاب المبللة.
•تقديم علف جاف (تبن) قبل الرعي.
•حماية الأعلاف من الرطوبة.
•التأكد من جفاف وتهوية مخازن الأعلاف.
•مراقبة الأعلاف لمنع نمو الفطريات والسموم الفطرية.

ثالثًا: الرعاية الصحية والوقائية

يُعدّ موسم الأمطار فترة نشاط كبير للنواقل المرضية مثل الحشرات والبعوض، مما يزيد من خطر انتشار الأمراض الوبائية والطفيليات. لذلك، فإن الالتزام بالإجراءات الوقائية والتحصينات يمثل حجر الأساس في حماية القطيع.

ولتعزيز الحماية الصحية، يُوصى بالآتي:

•الالتزام ببرنامج التحصينات البيطرية في مواعيدها.
•التحصين ضد الأمراض الشائعة مثل طاعون المجترات الصغيرة .
•مكافحة الطفيليات الخارجية (القراد والذباب) باستخدام الرش أو المغاطس.
•إعطاء أدوية الطفيليات الداخلية بشكل دوري.
•توفير مياه شرب نظيفة وآمنة.
•منع شرب الحيوانات من مياه السيول الراكدة.

رابعًا: المتابعة والإدارة اليومية

تلعب الملاحظة اليومية دورًا حاسمًا في اكتشاف الأمراض مبكرًا؛ حيث إن سرعة الاستجابة تقلل من الخسائر وتمنع انتشار العدوى داخل القطيع، خاصة في ظل الظروف البيئية الصعبة خلال موسم الأمطار.

ولضمان متابعة فعّالة، يجب التركيز على ما يلي:

•مراقبة القطيع بشكل يومي.
•الانتباه لأي تغيرات سلوكية أو صحية.
•ملاحظة أعراض مثل الخمول أو فقدان الشهية.
•متابعة أي إفرازات غير طبيعية.
•سرعة عزل الحالات المريضة والتدخل العلاجي.

خامسًا: مبدأ الوقاية

تعتمد الإدارة الناجحة للثروة الحيوانية في موسم الأمطار على الوقاية قبل العلاج؛ فكل إجراء احترازي يُتخذ في الوقت المناسب ينعكس بشكل مباشر على صحة القطيع واستقرار الإنتاج.

ولترسيخ هذا المبدأ، يُستحسن الالتزام بالتالي:

•الالتزام بالإجراءات الوقائية بشكل مستمر.
•عدم إهمال أي مؤشر صحي بسيط.
•تعزيز وعي المربي بأهمية الإدارة السليمة.
•اعتبار الوقاية استثمارًا يحمي القطيع والإنتاج.

إن الالتزام بهذه الإرشادات يعزز من قدرة المربين على مواجهة تحديات موسم الأمطار بكفاءة، ويسهم في الحفاظ على صحة القطيع وتحسين الإنتاج. فالوقاية والإدارة الجيدة هما الأساس لبناء قطاع حيواني قوي ومستدام.

إرشادات وتوصيات للاستغلال الأمثل لمياه الأمطار

المهندس/ أكرم عبدالله البلح

تُعدّ مياه الأمطار موردًا أساسيًا لدعم النشاط الزراعي وتعزيز استدامته، خاصة في ظل التحديات المائية التي تواجه القطاع الزراعي. ومن هنا تبرز أهمية الاستغلال الأمثل لكل قطرة مطر، من خلال تطبيق الممارسات الزراعية السليمة، والوسائل التقليدية والحديثة في حصاد المياه، بما يسهم في تحسين

•تُعدّ المدرجات الزراعية إرثًا حضاريًا عريقًا، ومن أفضل الوسائل في حصاد مياه الأمطار وتغذية المياه الجوفية.
•يسهم الحفاظ على المدرجات الزراعية في خزن مياه الأمطار، حيث تعمل كسدود تخزينية وترشيحية .
•تساعد المدرجات الزراعية على ترشيح المياه إلى باطن الأرض، مما يعزز تغذية المياه الجوفية والتحت سطحية.
•تسهم المدرجات الزراعية في الحفاظ على الغيول وتغذيتها بالمياه.
•تُعدّ حراثة الأرض قبل هطول الأمطار من الممارسات المهمة التي تساعد على حفظ الرطوبة داخل التربة وتحسين نمو النباتات.
•يُنصح باستخدام المصاطب أو الزراعة على خطوط للحد من انجراف التربة عند هطول الأمطار الغزيرة.

•ضرورة تنظيف مجاري المياه حول الحقول، لمنع تجمع المياه بشكل يضر بالمحاصيل الزراعية.
•أهمية إنشاء مهدئات السيول في الوديان للتقليل من شدة تدفق المياه، والحفاظ على التربة من الانجراف.
•تنفيذ مهدئات السيول في المساقط المائية لحماية المدرجات الزراعية من التآكل والانجراف.
•الاستفادة من مياه الأمطار عبر حفر حُفَر في بطون الوديان، بما يساعد على تغذية المياه الجوفية وترسيب المواد الطينية والعضوية، والاستفادة من المياه المحتجزة.
•إنشاء حواجز ترابية صغيرة أو قنوات بسيطة لتجميع مياه الأمطار واستخدامها في ري المحاصيل.
•الإسهام في بناء السدود والحواجز للاستفادة من مياه الأمطار أثناء تدفقها.
•إنشاء قنوات تحويلية من الوديان إلى الأراضي الزراعية لتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار في الري.
•التوسع في استصلاح وزراعة الأراضي الزراعية يتطلب استغلالًا أمثل لمياه الأمطار، من خلال إنشاء السدود والحواجز الترابية لحجز أكبر كمية ممكنة من المياه، والمساهمة في تغذية العيون والغيول والمياه الجوفية.
•مع اقتراب موسم الأمطار، يُنصح بتنظيف البرك والخزانات والحواجز والسدود من الرواسب الترابية والصخور، لضمان كفاءة تخزين المياه وإطالة عمر هذه المنشآت.
•ضرورة تنظيف وتهيئة المساقي والقنوات التحويلية للاستفادة منها بكفاءة في ري الحقول الزراعية خلال موسم الأمطار.

إن الالتزام بهذه التوصيات الإرشادية يسهم في تعظيم الاستفادة من مياه الأمطار، ويعزز من استدامة الإنتاج الزراعي، ويحافظ على التربة والموارد المائية للأجيال القادمة. ويظل الوعي الزراعي والتخطيط السليم حجر الأساس لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

*الإدارة العامة للبرامج والأنشطة الإرشادية

ملحمة الأرض والإنسان

كيف تصنع "تهامة" فجر اليمن الزراعي من ركام الحرب؟

اليمن الزراعية:أيوب أحمد هادي

لم تكن الحرب والحصار على اليمن مواجهةً عسكريةً فحسب، بل تمثل معركة تستهدف "قوت المواطنين" عبر حصار اقتصادي خانق. ومع ذلك، يبرز نموذج تهامة كحالة استثنائية للصمود، حيث تتحول التحديات إلى فرص، وينتقل القطاع الزراعي نحو الاعتماد على الذات، لتؤكد تهامة حضورها كسلة غذاء اليمن وخط دفاعه الأول ضد التجويع.

وتتحول من هدف لغارات العدوان إلى جبهة إنتاجية عصية على الانكسار، في مشهد يعكس قدرة المجتمع على مواجهة مخططات المجاعة عبر استراتيجيات علمية ومبادرات منظمة.

ركائز الصمود السيادي

وفي هذا السياق، يؤكد مطهر يحيى الهادي، رئيس اللجنة الزراعية والسمكية بمحافظة الحديدة، أن سر الصمود يكمن في ثلاث ركائز: الإيمان بالأرض كجبهة سيادية، حيث يستشعر المزارع أن التمسك بأرضه يمثل واجباً وطنياً، والتحول من "الزراعة التقليدية" إلى "زراعة الصمود" لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ويضيف أن المبادرات المجتمعية تمثل ركيزة أساسية، إذ يتحرك المجتمع لإصلاح ما يدمره العدوان دون انتظار تدخل خارجي، إلى جانب الارتباط بالهوية الإيمانية التي تعزز الثقة بقدرة الأرض على العطاء وتفشل مخططات التجويع.

الرؤية الوطنية.. من الشتات إلى التنظيم

ويشير الهادي إلى أن الرؤية الوطنية تمثل خارطة طريق لتنظيم القطاع الزراعي، عبر توطين المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب والبقوليات والقطن والحليب، وتفعيل الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض وتنظيم "المجاميع الإنتاجية"، بما يسهم في تسهيل وصول الدعم وكسر الاحتكار.

كما يلفت إلى التوسع في إدارة الموارد المائية، وتبني تقنيات الري الحديثة وحصاد مياه الأمطار، إلى جانب مشاريع استصلاح الأراضي، والتوسع في زراعة النخيل، وتوطين البذور، ومشاريع التمكين الاقتصادي، بما يعزز صمود القطاع في مواجهة الحصار.

من الدفاع إلى الهجوم التنموي

ويرى المهندس فواز العذري، مدير عام الهيئة العامة لتطوير تهامة، أن الصمود الزراعي يتحول من مجرد الاستمرار إلى "الهجوم التنموي"، موضحاً أن استهداف المنشآت والمعدات يهدف إلى تعطيل الإنتاج، إلا أن ذلك يتحول إلى دافع لإعادة البناء واستمرار الإنتاج رغم التحديات.

ويوضح العذري أن التدمير طال أكثر من 42 منشأة ومبنى إداري وفني، شملت المكاتب الرئيسية في الحديدة والمناطق الوسطى والجنوبية ووادي سهام. كما استهدف العدوان 15 مركزاً إرشادياً ومختبراً زراعياً وفنياً، كانت تعتمد عليها الهيئة في فحص التربة والبذور وتوجيه المزارعين، مما يوضح نية العدوان في تعطيل البحث العلمي الزراعي وتجهيل المزارع.

ويضيف العذري أن الآليات والمعدات الثقيلة التابعة للهيئة، مثل الشيولات والبردوزرات والبوكيلنات وسيارات النقل والصيانة المتنقلة، بالإضافة إلى سيارات العيادات البيطرية المتنقلة، كانت مدمرة أو متوقفة، وهي المعدات نفسها التي تُستخدم في صيانة القنوات والعقوم.

ويؤكد أن التحول الجوهري يتمثل في الانتقال من الاعتماد على الخارج إلى الإنتاج الوطني، ومن استنزاف المياه الجوفية إلى تعظيم حصاد مياه السيول في أودية زبيد ورماع وسهام ومور، مع إشراك المزارعين في التخطيط عبر الجمعيات والمبادرات المجتمعية.

القادري العذري الهادي الشاحذي

استراتيجية فنية لمواجهة المتغيرات المناخية

ويكشف العذري عن اعتماد معايير هندسية مرنة تراعي المتغيرات المناخية، من خلال منشآت ترابية وجابيونية قادرة على استيعاب السيول، مع تحقيق العدالة في توزيع المياه. كما يشير إلى نجاح مشروع الري الطارئ لعام 2022م في إيصال المياه إلى نحو 120,000 هكتار خارج نطاق الري.

تهامة.. بنك المياه ومخزن الغذاء

ويؤكد أن المنشآت المائية تعمل كـ"بنك للمياه" عبر تعزيز تغذية المخزون الجوفي وتقليل الاعتماد على الآبار، بما يسهم في خفض التكاليف وضمان استدامة الموارد.

مؤسسة بنيان: المجتمع هو القائد والمبادر

من جانبه، يوضح سالم ساجد الأهدل، مسؤول مؤسسة بنيان التنموية بمحافظة الحديدة، أن المؤسسة تعمل وفق مبدأ "التحفيز لا الوصاية"، مؤكداً أن المجتمع التهامي يقود المبادرات بنفسه.

ويشير إلى "ثورة العقوم والقنوات"، حيث يتحرك المزارعون لصيانة قنوات الري بجهود ذاتية، مما يضمن تدفق المياه لآلاف الفدادين، إلى جانب مبادرات "فرسان التنمية" التي تسهم في استصلاح الأراضي المتروكة وتعزيز التكافل الزراعي، فضلاً عن ترميم الحواجز المائية بمساهمات مجتمعية.

نهضة قطاع الألبان وتحقيق الأمن الغذائي

وفي قطاع الألبان، يوضح خالد الشاحذي، ضابط سلسلة القيمة، أن الإنتاج اليومي يرتفع من 16,470 لتراً إلى 157,000 لتر يومياً بنهاية 2025، مع زيادة الجمعيات من 3 إلى 16 جمعية.

ويشير إلى أن هذا النمو يسهم في خفض الاستيراد بنسبة 4.93%، وتوفير نحو 18.9 مليون دولار سنوياً، إضافة إلى دعم يتجاوز 8.8 مليار ريال، واستفادة أكثر من 104,418 مستفيداً، منهم أكثر من 17 ألفاً في الإنتاج والنقل.

كما يلفت إلى تطوير مراكز التجميع، وتوفير 27 وسيلة نقل مبردة، و10 عيادات بيطرية، بما يعزز استقرار الإنتاج.

التحيتا.. نموذج للتحول الاستراتيجي والتسويقي

من جانبه، يؤكد أحمد القادري، المدير التنفيذي لجمعية البلدة الطيبة التعاونية بمديرية التحيتا، أن المديرية تشهد تحولاً نحو الإنتاج الاستراتيجي، من خلال مشاريع الري الحديث، والتوسع في زراعة الحبوب، وإنشاء المشاتل، وتوفير الميكنة الزراعية.

ويوضح أن الجمعية تعتمد الزراعة التعاقدية لضمان تسويق المحاصيل بأسعار عادلة، إلى جانب إنشاء مراكز للفرز والتعبئة، مما يسهم في رفع القيمة السوقية وخلق فرص عمل.

صوت الأرض: ماذا يقول المزارعون؟

وتجسيداً لهذا الصمود، يتحدث المزارعون بلسان الفخر والثبات. يقول المزارع يحيى جابر (من أبناء وادي زبيد):

"كنا في السابق ننتظر الديزل والبذور المستوردة لشهور، وعندما جاءت الحرب ظنوا أننا سنموت جوعاً. اليوم، وبفضل الله ثم توجيهات القيادة، نزرع أرضنا بالطاقة الشمسية وبذورنا من إنتاجنا، ونشعر أن كل حبة ذرة نزرعها هي رصاصة في صدر الحصار."

أما المزارع عبده فتيني (منتج ألبان في المراوعة) فيقول:

"كان الحليب يفسد في أيدينا لعدم وجود تسويق، والآن، بفضل الجمعيات التعاونية ومراكز التجميع، أصبح لدينا دخل مستمر وكرامة في العمل. لم نعد ننتظر دعماً، بل نعتمد على سواعدنا لتغذية أطفالنا وشعبنا."

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم	تخرج منها في يوم
13	ظافر أول	23	مارس	4	إبريل	المؤخر	19 مارس	31 مارس

يقول علي ولد زايد:

رَدَّ اَلْمقَارِنْ حَدَ عْشَرْ عَشِيَّةَ اَلنُّصفُ بَينْ اَلظَّافِرِينْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

دمر تحالف العدوان (أكثر من تسعة عشر ألفًا وأربعمائة منشأة زراعية وحيوانية) بين مزارع وأسواق، وجمعيات وحظائر.
قتل تحالف العدوان أكثر من (أربعمائة وخمسين ألف رأس من المواشي). أنظروا إلى هذا المستوى من الإجرام! حتى على مستوى المواشي. هذا العدد الهائل: مئات الآلاف، مئات الآلاف من الأبقار، والأغنام، والماعز، والجمال، والإبل! أكثر من أربعمائة وخمسين ألف رأس من المواشي، وأكثر من (ثلاثة وأربعين ألف خلية نحل)، و(تسعين خيلاً عربيًا أصيلًا).
دمر تحالف العدوان أكثر من (اثني عشر ألفًا وأربعمائة منشأة مائية) من: سدود، وخزانات مياه، وآبار، وطاقات شمسية، وحفارات، وقنوات ري.

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

السبت 9 شوال 1447هـ | 28 مارس 2026م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 154

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

26 مارس
اليوم الوطني للصمود

بريد المزارعين

إجابات المهندس عادل العريقي- مدير إدارة البستنة.

السؤال الأول:
أحد المزارعين أرسل صورة للذرة ويسأل: ما هو المرض الظاهر في الصورة، وما أسبابه، وطرق الوقاية والمكافحة؟

من خلال الصورة، نلاحظ أن الأوراق ممزقة وبها ثقوب كبيرة غير منتظمة، وهذا دليل على الإصابة بحشرة دودة الحشد الخريفية. وعند فحص قلب النبتة، قد تُلاحظ فضلات الحشرة، أو تجد اليرقة نفسها مختبئة في الداخل.

2 - المكافحة الكيميائية:
يجب التدخل سريعاً؛ لأن هذه الحشرة تنتشر بسرعة وتدمر المحصول، ويتم ذلك برش مبيدات حشرية متخصصة، مع التأكد من توجيه الرش إلى داخل قلب النبتة.
ومن هذه المبيدات:
• إيمامكتين بنزوات
• كلورانترانيليبرول
• سبينوساد

3 - طرق الوقاية (للمواسم القادمة):
•**التبكير في الزراعة:** تساعد الزراعة المبكرة النبات على النمو واكتساب القوة قبل وصول موجات الحشرات.
•**نظافة الحقل:** التخلص من الحشائش حول الذرة (كما يظهر في الصورة وجود حشائش كثيفة)، لأنها تُعد مأوى ومصدراً للحشرات، وتنافس المحصول على الغذاء والماء، كما تزيد من رطوبة البيئة، مما يشجع على انتشار الآفات.
•**الدورة الزراعية:** تجنب زراعة الذرة في نفس الأرض لعدة مواسم متتالية.
•**التسميد المتوازن:** النبات القوي والمسمّد جيداً (خاصة بعنصر البوتاسيوم) يكون أكثر مقاومة للإصابات.

السؤال الثاني:
مزارع آخر أرسل صورة لنبات الخيار، ويذكر أن النبات ينمو بسرعة والساق طويل، لكن الأفرع نحيفة ولا يوجد إثمار. ما السبب؟

من خلال الصورة، يتضح أن نبات الخيار يعاني من ظاهرة تُسمى الاستطالة، حيث يوجّه النبات طاقته نحو زيادة طول الساق بحثاً عن عامل ناقص، وذلك على حساب سماكة الساق وإنتاج الثمار.

الأسباب المحتملة:
•نقص الإضاءة.
•زيادة الأسمدة النيتروجينية.
•التزاحم بين النباتات.
•الري غير المنتظم، لذا يُنصح بالاعتدال في الري وعدم المبالغة، حتى لا تضعف الجذور أو تتعرض للتعفن، خاصة في التربة الرملية كما يظهر في الصورة.

السؤال الثالث:
أحد مزارعي الطماطم يسأل: ما هو المرض الظاهر في الصورة، وما أسبابه، وطرق الوقاية والمكافحة؟

بناءً على الأعراض الظاهرة في الصورة، يبدو أن المحصول مصاب بمرض التبقع البكتيري، مما يؤثر على جودة الثمار ويجعلها غير قابلة للتسويق.

1 - الأسباب:
•**البذور المصابة:** غالباً ما يكون مصدر العدوى بذور ملوثة أو شتلات غير مفحوصة .
•**الرطوبة العالية:** ينتشر المرض بسرعة في حال وجود ندى كثيف أو أمطار، أو عند استخدام الري بالرش، الذي ينقل البكتيريا من ورقة إلى أخرى.
•**الحرارة المعتدلة إلى العالية:** تنشط البكتيريا في الأجواء الدافئة والرطبة.
•**بقايا المحاصيل:** بقاء مخلفات محصول سابق مصاب في التربة.

2 - طرق الوقاية:
• **استخدام بذور موثوقة:** التأكد من شراء بذور هجينة، معقمة، ومقاومة للأمراض.
• **الدورة الزراعية:** تجنب زراعة الطماطم أو الفلفل في نفس الأرض قبل مرور سنتين على الأقل.
• **نظام الري:** يُفضل استخدام الري بالتنقيط بدلاً من الرش لتقليل رطوبة الأوراق.
• **نظافة الحقل:** إزالة الحشائش وبقايا النباتات المصابة فوراً والتخلص منها بعيداً عن المزرعة.

3 - المكافحة الكيميائية:
•رش المركبات النحاسية (مثل هيدروكسيد النحاس) بانتظام.
•لزيادة الفاعلية، يُفضل خلط المركبات النحاسية مع أحد المبيدات الفطرية المناسبة.

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

القطاعُ الزراعي.. صمودٌ وإنجازٌ

أثبتَ القطاعُ الزراعيُّ خلالَ سنوات العدوانِ والحصارِ التسعِ أنَّه العمودُ الفقريُّ للاقتصادِ الوطنيِّ، من خلالِ صموده واستمرارِ دعمه للاقتصادِ واستيعابه للأيدي العاملةِ التي فقدتَ أعمالَها ووظائفَها ومصدرَ رزقِها.
وعلى الرغمِ من العدوانِ والحصارِ وحجمِ الأضرارِ، صمدَ القطاعُ الزراعيُّ وثبتَ وقاومَ، وخفَّفَ من وطأةِ الحصارِ الذي يفرضُه تحالفُ العدوانِ الأمريكيِّ البريطانيِّ الصهيونيِّ على بلادنا.
لقد تعرَّضَ القطاعُ الزراعيُّ للتدميرِ والأضرارِ المباشرةِ وغيرِ المباشرةِ منذُ بدايةِ العدوانِ؛ حيثُ استهدفت الحقولُ الزراعيةُ بأكثرَ من 12,775 غارةً جويةً شنَّها طيرانُ تحالفِ العدوانِ، كما استهدفت مزارعُ الدواجنِ والمواشي بـ 484 غارةً، وبلغت الخسائرُ المباشرةُ وغيرُ المباشرةِ أكثرَ من 147 مليارَ دولارٍ.
ورغمَ كلِّ ذلك، استمرَّ القطاعُ الزراعيُّ في العطاءِ، وحقَّقَ إنجازاتٍ عظيمةً سواءً في التوسُّعِ في زراعةِ الأراضي أو في زيادةِ كمياتِ الإنتاجِ. وكلُّ ذلك كان بعونِ اللهِ وتوفيقِه - سبحانه وتعالى - وبفضلِ موجهاتِ قائدِ الثورةِ السيِّدِ عبدِ الملكِ بدرِ الدينِ الحوثيِّ - يحفظه اللهُ ويرعاه - الذي أولى هذا القطاعَ جلَّ اهتمامِه، وحثَّ على استغلالِ كلِّ مقوماته، فكانت موجهاتُه الأساسَ الذي من خلالِه تمَّ التحرُّكُ ووضعُ الخططِ والدراساتِ، ومنها انطلقت الثورةُ الزراعيةُ التي حقَّقت إنجازاتٍ ملموسةً في اليمن.
وبمناسبةِ الذكرى التاسعةِ للصمودِ الوطنيِّ وتدشينِ العامِ العاشرِ، نرفعُ التهانيَ والتبريكاتِ إلى السيِّدِ القائدِ عبدِ الملكِ بدرِ الدينِ الحوثيِّ - يحفظه اللهُ ويرعاه - وإلى القيادةِ السياسيةِ ممثلةً برئيسِ المجلسِ السياسيِّ الأعلى، بمناسبةِ الانتصاراتِ العظيمةِ لشعبِنا في مواجهةِ العدوانِ والحصارِ، وهي ثمرةٌ للصمودِ والثباتِ.
كما نحيِّي المجاهدينَ من أبطالِ القواتِ المسلحةِ والأمنِ، والمجاهدينَ في الجبهةِ الزراعيةِ، وفي مقدِّمتهم المزارعون أصحابُ السواعدِ القويَّةِ التي حرثت الأرضَ وزرعتْها، فأكلَ الشعبُ اليمنيُّ من خيراتِها. ونعاهدُ اللهَ والقيادةَ وكلَّ المزارعينَ أن نكونَ مجاهدينَ وخُدَّامًا لهذا الوطنِ وترابِه الطاهرِ، وأن نواصلَ مسيرةَ العملِ والجدِّ والكفاحِ في الجبهةِ الزراعيةِ حتى نحقِّقَ الاكتفاءَ الذاتيَّ.

مقال كتبه الشهيد الدكتور رضوان الرباعي ونشر في العدد 58 بتاريخ 20 رمضان1445هـ- الموافق 30 مارس 2024م

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 771862357